سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وإمكانية الإفادة منها فى مصر

إعـداد

أ.د. م / إيمان عبد الفتاح محمد ابراهيم

أستاذ الإدارة والتخطيط والدراسات المقارنة المساعد

– كلية التربية بنات القاهرة – جامعة الأزهر

أ.د.م / منار محمد إسماعيل بغدادى

أستاذ باحث مساعد بشعبة التخطيط التربوى

– المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى وضع آليات وإجراءات مقترحة لتطوير بعض الجامعات الوطنية فى مصر لتصبح جامعات عالمية المستوى، وذلك فى ضوء خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين . ولتحقيق هذا الهدف تبنت الدراسة إجراءات المنهج الوصفى، وصفاً وتحليلاً وإستقراءً، حيث قدمت الدراسة إطاراً نظرياً تناول مفهوم الجامعات العالمية وسماتها وأهميتها وأدوارها ومعاييرها ومتطلباتها، ثم عرضت الدراسة خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين، من خلال السياسات والمبادرات التى إنتهجتها هذه الدول لتطوير بعض جامعاتها الوطنية لتصبح جامعات عالمية، ثم تحليل واقع سياسات ومبادرات إصلاح التعليم الجامعى فى مصر والتحديات التى تواجه تطوير بعض الجامعات الحكومية فى مصر لتصبح جامعات عالمية، وفى النهاية خلصت الدراسة إلى استنتاج بعض الآليات والإجراءات المقترحة لتطوير بعض الجامعات الحكومية فى مصر لتصبح جامعات عالمية المستوى .

Abstract:

The study aimed to put in place proposed mechanisms and procedures for upgrading some of the Egyptian national universities to become World-Class Universities in light of the experience of Japan. South Korea and China. To achieve this goal. the study followed the descriptive approach including: description. analysis and interpretation. through adoption of a theoretical framework that addressed the concept of World-Class Universities. their features. importance. roles. standards and requirements. The study examined the experience of Japan. South Korea and China through reviewing the policies and initiatives pursued by these countries to promote some of their national universities to become World- Class Universities. Analysis of the policies and initiatives adopted by the Ministry of Higher Education of Egypt to promote the national universities as well as the challenges facing the upgrading process were also considered. Accordingly. the study concluded possible mechanisms and procedures for transforming some of the national universities in Egypt to become World-Class Universities.

مقدمة

تعد الجامعات بمثابة القاطرة التي تقود التقدم الإقتصادي والإجتماعي، وهذه الحقيقة جعلت الحكومات تعطى أولوية كبيرة للإستثمارات فى التعليم الجامعى من أجل تحسين مستوى التنافسية والنمو الإقتصادي، فقد أصبحت الجامعات من الأصول الاقتصادية الأكثر أهمية والعمود الفقري لإقتصاد المعرفة؛ فالتعليم الجامعي هو مفتاح خلق إقتصاد المعرفه؛ إذ أنه يعمل علي الإستثمار في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة الجديدة، وقد عمل إقتصاد المعرفة علي إعادة هيكلة التعليم الجامعي في العالم أجمع، وأصبحت مؤسسات التعليم الجامعي تسعي جاهدة إلي المساهمة في تطوير هذا الحقل (**علام محمد حمدان، 2015، 76**).

ونظراً لأهمية الجامعات فى مجتمع المعرفة، ظهر للوجود مفهوم الجامعات العالمية «World Class University" (WCU) وبدأت دول كثيرة في الإهتمام إما بإنشاء جامعات عالمية المستوى أو تطوير جامعاتها الوطنية لتصبح جامعات عالمية وإعتبار ذلك هدفاً جوهرياً في أجندتها لإصلاح التعليم العالى فيها، وهدفاً قومياً وإستراتيجية أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (Shin and Kehm. 2013. 3).

وقد تسبب ظهور التصنيفات العالمية للجامعات إلى زيادة الإهتمام بانشاء جامعات عالمية المستوى والسعى الى الوصول الى التميز الأكاديمي على المستوى العالمى، وتستخدم الحكومات هذه التصنيفات لتقويم التقدم الذى تحرزه جامعاتها (**ماريا يود كيفيتش وآخرون، 2015، 617**)، وقد إهتمت كل جامعة مهما تكن متواضعة الإمكانيات بأن تنتمي إلى جامعات النخبة العالمية، كما تزايد عدد الدول عبر العالم، بما في ذلك الدول العربية التى تبنت خططاً للحاق بجامعات النخبة العالمية (**سعيد الصديقي، 10،2014**).

وقد أظهر الاستطلاع الذى أجرته مجلة الإيكونومسيت لإتجاهات التعليم العالي أن ظهور مفهوم الجامعة العالمية هو التطور الأكثر أهمية فى التعليم العالى، وأن هذه

الظاهرة هى مجال مقارنة بين الدول التى تنظر الى وضعها الخاص بالنسبة إلى الدول الأخري (Ahmed. 2015. 125).

وتقوم الجامعات العالمية بدور رئيس فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لأنها تنمى جودة التعليم العالى وتعزز القدرة على إيجاد وبث المعرفة والتكنولوجيا، محفزة على النمو الإقتصادى والتنافسية العالمية، وتساهم فى الإقتصاد والمجتمع عن طريق مساعدتها فى بناء الشبكات والنظم الإبتكارية مع الاقتصاد المحلى وهذا يؤدي إلى إجتذاب الاستثمار الأجنبي (**جيونجولى**،354.2013). وقد قامت حكومات بعض الدول بمبادرات لتحقيق التميز لجامعاتها الوطنية لتصبح جامعات عالمية، كما هو الحال في الدنمارك وألمانيا ونيجيريا وروسيا واسبانيا، وذلك بهدف إعداد جامعاتها للتنافس على الصعيد العالمى.

وقد أدركت دول شرق آسيا أهمية الجامعة ذات المستوى العالمى فى دفع الاقتصاد وإبتكارات الطاقة والتنمية الإقتصادية المستدامة، وبالتالى فإن حكومات هذه الدول تستثمر بكثافة لإصلاح وتحسين جامعاتها لتصل إلى المستوى العالمى، كما هو الحال في اليابان وكوريا الجنوبية والصين (Salmi. 2017).

فقد وضعت اليابان استراتيجية تطوير الجامعات الوطنية لتصبح جامعات عالمية على قمة أجندتها السياسية للتعليم العالى، من خلال تقديم الدعم لعدد من الجامعات المختارة والمتميزة، وذلك من خلال التركيز علي سياسات تدويل هذه الجامعات، وتعتبر اليابان حالة ناجحة لدولة تقوم بتطوير جامعاتها على مستوى عالمى مع الاحتفاظ بالهوية الوطنية (Shin and Kehm. 2013. 3).

كذلك قدمت حكومة كوريا الجنوبية الدعم الحكومى للجامعات الوطنية المتميزة للوصول بها الى مصاف الجامعات العالمية من خلال خلق ممارسات بحثية مبتكرة ومشجعه للإبداع والقيام بالبحوث عالية الجودة والعائد وتحسين المقررات الأكاديمية، وتبنى سياسات تدويل التعليم العالى (Jang et al.. 2016. 237).

وقد تبنت الصين مجموعة من السياسات والمبادرات بهدف دعم الجامعات الوطنية المتميزة لتصبح جامعات عالمية المستوى، وذلك من خلال سياسات تدويل التعليم

العالى، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر الدولى باللغة الإنجليزية وتدريب الطلاب الصينين من منظور دولى، وإتبعت استراتيجية دمج الكليات والجامعات بهدف إنشاء جامعات شاملة للوصول الى جامعات عالمية المستوى (Huang. 2015. 206).

إن الإتجاه نحو تطوير بعض الجامعات الوطنية لتصبح جامعات عالمية قادرة على المنافسة دولياً لم تعد تنفرد به البلدان المتقدمة فحسب، بل أصبحت بعض البلدان النامية تنحو هذا المنحى أيضاً، وحتى لو لم تستطع بعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر في الوقت الحاضر من إنشاء جامعات عالمية المستوى، فليس هناك ما يعفيها من وضع إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق تقدماً فى هذا المسار وجعل هذا الحلم ممكناً فى الأجيال القادمة (**سعيد الصديقي** 2014، 20).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد أصبح إنشاء وتطوير « جامعات عالمية « هدف تسعى إليه الحكومات ليس فقط لتحسين جودة التعليم والبحث العلمى ولكن الأهم من ذلك لتطوير القدرة على المنافسة فى سوق التعليم العالى العالمى من خلال إكتساب المعرفة المتقدمة وتكيفها وخلقها (Salmi. 2009. 3)، وهذا ما أكدته رؤية مصر 2030 على أهمية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية على المستوى الإقليمى والعالمى (**رؤية مصر 2030**، 2014، 33)، وعند استقراء واقع التنافسية العالمية فى التعليم العالى يُلاحظ ضعف حضور الجامعات المصرية فى العديد من التصنيفات العالمية للجامعات ويتضح ذلك من الجدول التالى رقم (1)

جدول رقم (1)

نتائج التصنيف العالمى للجامعات (ARWU) لعام 2019

(Shangnai Ranking)

مصر	السعودية	اليابان	كوريا الجنوبية	الصين	
–		–	0	4	0 – 100
–	2	3	2	9	101 – 200

201 – 300	10	3	4	1	–
301 – 400	12	3	1		1
401 – 500	19	3	1	1	–

المصدر: (Academic Ranking of World Universities. 2019)

نلاحظ من الجدول السابق رقم (1) أن الحضور الأكاديمى في التصنيفات العالمية للجامعات المصرية محدود للغاية، حيث إقتصر تصنيف جامعة شانغهاى العالمى لعام 2019 م على وجود جامعة مصرية واحدة تقع فى فئة افضل 500 جامعة الأولى على مستوى العالم وهى جامعة القاهرة، فى الوقت الذى يتزايد فيه الحضور كماً ونوعاً لعدة دول أخرى مثل السعودية والتى تمتلك أربع جامعات بينما تمتلك الصين 54 جامعة ثم كوريا الجنوبية 11 جامعة ثم اليابان 9 جامعات كما هو مبين بالجدول السابق.

وتواجه الجامعات المصرية تحديات متعددة تجلت فى الفجوة بين مخرجات التعليم العالى ومتطلبات سوق العمل، وإنتشار بطالة الخريجين، وضعف البحث العلمى وتطبيقاته، وضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وعدم القدرة على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة (**أمل سعيد حباكة، 2013، 248**)، وعدم وجود إستراتيجية طويلة المدى لدور البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى التنمية الشاملة والمستدامة (**هدية مصطفى، 2013، 121**)، والافتقار إلى الثقافة الأكاديمية الموجهة نحو البحث ونقص التميز البحثى وإستخدام اللغة العربية فى تدريس العلوم والتكنولوجيا (Alkabi. 2014. 995))، كما أن الظروف السياسية والتشريعات الجامعية وأسلوب الإدارة وغياب الأكاديميين عن إدارة الجامعة وتحديد رؤيتها واهدافها، كل ذلك عوامل ساهمت في تأخر تطبيق حوكمة مؤسسات التعليم العالي (**علام محمد حمدان، 2015، 65**)، وإنحصار الجامعات المصرية فى الحيز المحلى وعدم إنطلاقها إلى المصادر العالمية، سواء فى إستقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو مصادر المعرفة والتقنية أو مصادر التمويل (**محمد أحمد حسين، 2016، 133**)، مما أدى إلى وجود فجوة علمية بين الجامعات العربية ونظيراتها فى الدول المتقدمة، وذلك يتطلب تضافر مختلف الجهود الحكومية والمدنية للنهوض بالجامعات المصرية، على إعتبار

أن إنشاء وتطوير جامعات عالمية المستوى هو مشروع أمة وليس نخبة من الأكاديميين (**سعيد الصديقي،2014،8**)، مما يستوجب أن تركز الحكومة المصرية على كيفية تحويل بعض جامعاتها المتميزة إلى جامعات عالمية المستوى (Ahmed. 2015. 125).

وتأسيساً على ماسبق تتبلور مشكلة الدراسة الحالية فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن الإفادة من سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين فى تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما البنية الفكرية للجامعات العالمية؟
- ما السياسات والمبادرات التى إنتهجتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين لتحول جامعاتها الوطنية إلى جامعات عالمية؟
- ما جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر؟ وما التحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية؟
- ما الآليات و الإجراءات المقترحة لتطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية؟

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الحالية فى وضع آليات و إجراءات مقترحة لتطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية فى ضوء خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- تحديد مفهوم الجامعات العالمية وسماتها وأهميتها وأدوارها ومعاييرها ومتطلباتها.
- عرض خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين من خلال السياسات والمبادرات التى إنتهجتها هذه الدول لتطوير جامعاتها الوطنية لتصبح جامعات عالمية.
- تحليل واقع جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر، والتحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.

- وضع آليات وإجـراءات مقترحة لتطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهمية الدراسة الحالية مما يلى:

- ان مفهوم الجامعة العالمية هو التطور الاكثر أهمية فى التعليم الجامعى، حيث أن وجود جامعة عالمية المستوى هو رغبة كل مجتمع، لأنه أمر ضرورى لتحسين جودة التعليم الجامعى والبحث العلمى، وتطوير القدرة على المنافسة فى سوق التعليم الجامعى فى إقتصاد المعرفة.
- قد تفيد نتائج الدراسة الحالية المسئولين ومتخذي القرار فى تطوير جامعات عالمية المستوى فى مصر.
- ندرة الادبيات التربوية التى تناولت تطوير جامعات عالمية فى مصر فى ضوء خبرات دول رائدة فى هذا المجال.

مبررات إختيار الدول:

تعتبر تجارب وخبرات الدول الأسيوية ذات الإقتصاديات المتطورة مثل كوريا الجنوبية والصين، وذات الإقتصاد المتقدم مثل اليابان والتى استطاعت أن تحول بعض جامعاتها الوطنية إلى جامعات عالمية، وأن تتبوأ جامعاتها مراتب متقدمة فى التصنيف العالمى للجامعات، وذلك من خلال موارد مالية محدودة وتدخل حكومى قوى، وبوتيره سريعة بالمقارنة بالجامعات الأمريكية والأوروبية، مما حزابالباحثتين باختيار هذه الدول لكونها قريبة الشبه بمصر فيما يتعلق بكونها دول غير ناطقه باللغة الإنجليزية وأنها كانت فى وقت قريب إقتصاديات ناشئه.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على اجراءات المنهج الوصفى، وصفاً وتحليلاً وإستقراءً **(جابر عبدالحميد وأحمد خيرى كاظم،2002، 134).**

للوصول إلى نتائج بالنسبة للمشكلة المطروحه للدراسة وذلك من خلال:

- تتبُع مفهوم الجامعات العالمية من حيث أهميتها وسماتها وأدوارها ومعاييرها ومتطلباتها.
- استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بمفهوم الجامعات العالمية.
- وصف وتحليل سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وإستخلاص أوجه الإفادة من هذه الخبرات.
- تحليل واقع جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر من خلال جمع الحقائق والبيانات ونتائج الدراسات السابقة، والتحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.
- إستنتاج آليات مقترحة لتطوير بعض الجامعات المصرية لتصبح جامعات عالمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة الحالية فى تحديد السياسات والمبادرات التى إنتهجتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين فى تحويل جامعاتها الوطنية الي جامعات عالمية وإمكانية الإفادة من هذه السياسات فى تحويل الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.

خطوات الدراسة:

تشتمل الدراسة الحالية على أربعة محاور كالآتى:

المحور الاول: البنية الفكرية للجامعات العالمية.

المحور الثانى: سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين.

المحور الثالث: جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر والتحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.

المحور الرابع: الآليات و الإجراءات المقترحة لتطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية.

مصطلحات الدراسة:

تقتصر مصطلحات الدراسة الحالية على المصطلحات التالية: «السياسات – الجامعات العالمية»

- « **السياسات**» **Policies**:

يشير لفظ سياسة Policy بمفهومة العام الى تفكير منظم يوجه سلوك وتصرفات وبرامج دولة أو منظمة أو فرد (**مصطفى زيادة، 2012، 94**)، أما مفهوم السياسات التعليمية Educational policy فقد عرفها حداد وديمسكى Haddad and Demshy بانها مجموعة من القرارات والتشريعات الواضحة والتى تستخدم لتحديد الاتجاهات المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ فى ميدان التربية والتعليم .Haddad and Demshy. 1995 16) (ويعرفها عبد الهادى النجار بأنها تفكير منظم يوجه الأنشطة والمشروعات فى ميدان التربية والتعليم والتى يراها واضعوا السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التى يتطلع المجتمع والأفراد الى تحقيقها فى ضوء الظروف والإمكانات المتاحة (**عبدالهادى النجار، 2009، 21**).

وتقصد الدراسة الحالية بالسياسات مجموعة القرارات والقوانين والتشريعات والمبادرات التى تصدرها الدولة بهدف تحول بعض جامعاتها إلى جامعات عالمية المستوي.

- « **الجامعات العالمية** «**World– Class University**:

لتعريف جامعة ما بأنها جامعة عالمية المستوى، فإنه يجب أن تتوافر مجموعة من العناصر الاساسية تتمثل في وجود مناهج دولية، كثافة التبادل الطلابى، كثافة الطلاب الدوليين، إستخدام تكنولوجيا المعلومات، وجود شراكات مع المؤسسات التعليمية الأجنبية، والمشاركة الفاعلة فى عملية التنمية الدولية (Ahmed. 2015. 128) ويري Lee»" أن من المتفق عليه بشكل عام أن الجامعات ذات المستوى العالمى هى مؤسسات أكاديمية ملتزمه بخلق ونشر المعرفة من خلال مجموعة متنوعة من البحوث العلمية المتميزة، وتوفير تعليم اكاديمي متميز، وتلبية الاحتياجات الوطنية وتعزيز الصالح العام الدولى (Lee. 2013. 233).

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائياً بأنها مؤسسات أكاديمية قادرة على إنتاج ونشر وتطبيق المعرفة وعلى التنافس الدولى والحصول على مراتب متقدمة فى تصنيفات الجامعات العالمية من خلال التميز الأكاديمى والبحث العلمي، والمشاركة الفاعلة فى عملية التنمية على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى.

- « **الجامعات الوطنية** «**National University**:

الجامعات الوطنية (الحكومية) هى الجامعات التى يتم تمويلها والإشراف عليها من الدولة (مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، 2010، 100 101-).

وتقصد الدراسة الحالية بالجامعات الوطنية أنها الجامعات الحكومية المصرية التى تشرف عليها الدولة وتدعمها مالياً .

الدراسات السابقة:

فيما يلى يتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية من القديم الى الحديث:

- **دراسة بسمان الفيصل** (2011): هدفت الدراسة إلى الوقوف على بناء تقييم موضوعي لحالة الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، موضحة التحديات التي تواجه الجامعات العربية وتداعياتها، وما يطلبه ذلك من ضرورة التكيف وإجراء تعديلات في النظم والهياكل، واستخدمت المنهج الوصفي، ثم تناولت قضية الجودة والتصنيف الدولي للجامعات العربية، وحاولت تفسير غياب الجامعات العربية عن التصنيفات العالمية للجامعات مستخدمة مدخل التحليل التاريخي، ورصدت موقع الجامعات السعودية في التصنيفات، وضرورة تواصل مسيرتها وتشبثها بإنجازاتها في هذا المضمار.

- **دراسة** Heyneman and Lee. (2013): هدفت الدراسة تقييم السياسات العامة اللازمة لظهور الجامعات ذات المستوى العالمي، وذلك فى مجموعة من دول التعاون الإقتصادي والتنمية وهى الدنمارك وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وكوريا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتم تقييم كل بلد على أساس عشرة معايير وتمثل درجات

هذه المعايير إمكانية تطوير جامعات ذات مستوى عالمى نظراً لوضع السياسة العامة فى كل بلد ومن النتائج التى توصلت اليها الدراسة، حصلت كندا والولايات المتحدة وكوريا على درجات عالية فيما يتعلق بمعيار (إعتماد ميزانيات الجامعة على مصادر تمويل غير حكومية)، وقد حصلت الدنمارك وبريطانيا وكوريا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية على درجات عالية بالنسبة لمعيار (إستقلال الاعتماد والترخيص)، بينما حصلت الولايات المتحدة وكندا فقط على درجات عالية فيما يتعلق بمعيار (حق الملكية الخاصة بممتلكات الجامعة)، ولكن هذه الدرجات ليست مؤشرات لجودة التعليم العالى، بل هى مؤشر على إمكانية تطوير جامعات عالمية المستوى فى ضوء السياسات العامة المحلية التى تؤثر على التعليم العالى.

– **دراسة وزارة التعليم العالى، المملكة العربية السعودية (2013)**: هدفت إلى رصد ستة من المؤشرات العالمية التي ظهرت جامعات المملكة العربية السعودية في تصنيفاتها في العام 2012 م، واستخدمت المنهج الوصفي، وأوضحت أن السمعة الأكاديمية للجامعة بأبعادها المختلفة تمثل جانباً مهما من الميزة التنافسية لها، وأن التصنيفات المنشورة من منظمات دولية تعكس قيمة الجامعة النسبية مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية، وأوضحت المؤشرات والمعايير القياسية لكل من تصنيف كيو إس (Quacquarelli Symonds) (QS) ((تصنيف ملحق التايمز للتعليم العالي) وتصنيف ويب ميتريكس (Web Metrics Ranking) وتصنيف شغنهاي للجامعات Academic Ranking of World Universities (ARWU)، وأوضحت ايضاً أن لكل تصنيف مزايا وعيوب، إلا أن دليل الترتيب الدولي للجامعات هو أداة قيّمة لبيان ما يحدث من تغيرات في الوضع الإقليمي والدولي لكل جامعة.

– **دراسة سعيد الصديقي (2014)**: هدفت إلى تقييم المخرجات العلمية للجامعات العربية من خلال التصنيفات العالمية، وذلك بقصد تشكيل صورة عامة عن الوضع الحالي للجامعات العربية في مجال البحث العلمي، وعرضت معالم خطة عمل لتطوير أداء الجامعات العربية، واستخدمت المنهج الوصفي، وتناولت نوعين من التصنيفات العالمية وهما تصنيف شنغهاي (ARWU) وتصنيف ويب ميتريكس، وخلصت الدراسة

إلى أن الجامعات العربية اليوم لاتعكس الريادة العلمية التي تبوأتها سابقاً، كما أن الفجوة العلمية الحالية بين الجامعات العربية ونظيراتها في الدول المتقدمة، تستلزم تضافر الجهود لتقليصها، ثم اقترحت عدة مبادئ يمكن أن تشكل أعمدة لخطة عمل لأي جامعة تريد أن تكون فى مصاف جامعات النخبة العالمية.

- **دراسة إيمان حمدى محمد عمار** (2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في أشهر التصنيفات العالمية للجامعات (شنغهاي – ويب ميتريكس – كيو أس) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، واستخدمت المنهج الوصفي، وتم بناء استبانة تكونت من (22) فقرة طُبقت على عينة مكونة من (54) عضو هيئة التدريس في بعض كليات الجامعات المصرية والعربية اختيرت بشكل مقصود، وقد كشفت النتائج عن أن تدني ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات المذكورة يعود إلى أسباب تتعلق بوضع البحث والنشر العلمى في الجامعات العربية، وقدمت عدداً من المقترحات التي يمكن أن تساعد في تحسين ترتيب الجامعات العربية في هذه التصنيفات.

- **دراسة محمد عوض البربري** (2015): تمثل الهدف الرئيس للدراسة في البحث عن سيناريوهات مقترحة يمكن من خلالها أن تحقق الجامعات المصرية مركزاً متقدماً في بعض التصنيفات العالمية، وتلبية معاييرها ومؤشراتها، ولتحقيق هذا الهدف تطلب الأمر توضيح ماهية السيناريو كأحد تقنيات الدراسات المستقبلية، وماهية التصنيفات العالمية للجامعات، ثم عرض لملامح وخبرات بعض الدول الآسيوية وجامعاتها، وكيف تمكنت من تلبية متطلبات هذه التصنيفات ومؤشراتها، وإستخدمت الدراسة المنهج المقارن بمدخله الوصفي التحليلي، وما يتضمنه من مؤشرات تمكن الجامعات المصرية من المقارنة مع غيرها من جامعات النخبة العالمية، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتحديد مميزات الخبرات الآسيوية. وطرحت الدراسة عدد من السيناريوهات المقترح اتباعها من قبل الجامعات المصرية لتعزيز مكانتها وتحقيق مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

– **دراسة Zare) 2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى إستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية فى إيران عن مدى توافر متطلبات الجامعة العالمية بالجامعات الإيرانية وذلك فى المحاور الأربعة الرئيسية للدراسة وهى: جودة البحوث، وحكومة الجامعات الإيرانية، والحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والبنية التحتية للجامعات. وقد توصلت الدراسة الى عدم توافر متطلبات الجامعات العالمية فى الجامعات الحكومية الإيرانية وذلك فى المحاور الأربعة التى شملتها الدراسة.

– **دراسة Liu and Liu) 2016)**: هدفت هذه الدراسة الى تحديد الجامعات العالمية التى استطاعت أن تحافظ على ترتيبها فى التصنيفات العالمية الثلاثة (شنغهاي – ويب ميتريكس – كيو اس) وذلك فى عامى 2010م و2015م وذلك فى فئة أفضل100 جامعة الأولى على مستوى العالم، وتحديد الدول التى تقع فيها هذه الجامعات، كما هدفت الى دراسة العوامل المؤثرة فى وصول جامعات جديدة فى مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية الثلاث السابقة. وتوصلت الدراسة الى وجود 47 جامعة فى عام 2010م فى فئة أفضل 100 جامعة فى الثلاث تصنيفات، بينما شهد عام2005م خروج ثلاث جامعات، ودخول 12 جامعة جديدة إستطاعت أن تقفز لفئةأفضل 100جامعة على مستوى. وقد قام الباحثان بدراسة حالة لجامعة أولتريخ Ultrecht فى هولندا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب حصول هذه الجامعة على ترتيب متقدم فى تصنيفات الجامعات الثلاثة يعود إلى: الإهتمام بالتميز فى المجال البحثى والإبتكارات العلمية الحديثة والإهتمام بنقل التكنولوجيا وتطويرها من خلال حاضنات الأعمال التكنولوجية وزيادة التمويل الحكومى لهذه الجامعة وإقامة شراكات مع الجامعات العالمية ذات السمعة الاكاديمية.

– **دراسة Ahmed H.O) 2016)**: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التى يمكن أن تواجه الجامعات المصرية أثناء تحولها إلى جامعات عالمية، وإستخدمت الباحثة استبانة تم تصميمها لغرض الدراسة وقد أشتملت الأستبانة على 57 من أعضاء هيئة التدريس والخبراء فى مجال التعليم فى سبعة جامعات حكومية مصرية، إضافة

إلى الجامعة الأمريكية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى بعض التحديات التى تواجهها الجامعات المصرية لتصبح جامعات عالمية وتتمثل فيما يلى: ضعف البنية التحتية، تدنى مستوى البحث العلمى، الإفتقار إلى العلماء الدوليين، غياب المحاسبية، الإدارة البيروقراطية،ضعف الاستثمار والدعم الحكومى للمجالات البحثية فى الجامعات، عدم وجود برنامج وطنى لمؤسسات التعليم العالى، وأشارت الدراسة الى ضرورة أن تركز مصر على تحويل عدد من جامعاتها الحكومية إلى جامعات عالمية.

- **دراسة محمود فوزى بدوى وعماد نجم مصطفي** (2018): استهدفت هذه الدراسة توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري بغية تطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال رصد مدى تنافسية التعليم العالي المصري عالمياً، والواقع الحالي لمؤسساته على تصنيف نخبة الجامعات العالمية، واستخدمت الدراسة اجراءات المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل كل من التنافسية في التعليم العالي، وتصنيفات جامعات النخبة العالمية، والعلاقة بينهما، وكذلك تحليل واقع التنافسية ومؤسسات التعليم العالي المصرية في تصنيفات جامعات النخبة العالمية، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج تشير الى ضعف امكانيات وقدرات التعليم العالي المصري على الوفاء بمعايير التنافسية العالمية، للوصول بمؤسساته الى مكانة مناسبة في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية.

- **دراسة عبد التواب عبد اللاه وبهاء الدين عربى** (2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة فى تطوير التعليم الجامعي فى ضوء جامعات النخبة ومعايير اختيارها ومتطلباتها ثم الوقوف على الاتجاهات الحديثة فى تطوير التعليم الجامعي فى ضوء جامعات النخبة، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وأوصت بضرورة تطوير القوانين والتشريعات المنظمة للتعليم العالى بحيث تتيح فرص القبول بتطبيق الاتجاهات الحديثة فى تطوير التعليم الجامعى المصرى.

- **دراسة** Liu et al. (2019): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أفضل 100 جامعة على مستوى العالم فى عامى 2010م و2018م، وقد اشترطت الدراسة تواجد هذه

الجامعات فى التصنيفات العالمية وهى (QS)، (THE)، (ARWU) فى فئة 100 جامعة على مستوى العالم. وذلك لإختلاف المعايير فى التصنيفات الثلاثة، بهدف التعرف على العوامل المرتبطة بإستمرار تصدر هذه الجامعات فى التصنيفات العالمية الثلاثة فى فئة 100 جامعة على مستوى العالم، كما هدفت الى التعرف على الجامعات التى استطاعت خلال 8سنوات من ان تقفز ليكون ترتيبها من بين 100 جامعة الاولى على مستوى العالم. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه فى عام 2010م إستطاعت 47 جامعة أن تكون من بين أفضل100 جامعة على مستوى العالم فى التصنيفات العالمية الثلاثة، وقد شهد عام 2018م خروج ثلاثة جامعات منهم جامعتين فى أمريكا وواحدة فى فرنسا، ودخول 13 جامعة لأول مرة، منهم أربع جامعات من جنوب شرق آسيا وبذلك يصبح عدد الجامعات فى عام 2018م 57جامعة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل المحددة لقدرة الجامعات على ان تتصدر فئة 100 جامعة على مستوى العالم فى التصنيفات العالمية الثلاثة وهى: توافر الدعم الحكومى للبحث العلمى للجامعات، ووجود مصادر تمويل مستدامة، نجاح الجامعات فى القيام بالمبادرات والتحالفات الدولية مع الجامعات العالمية، والتركيز على العلوم والتكنولوجيا فى المجالات البحثية، والاهتمام بجودة البرامج الأكاديمية، وتسريع أنشطة تدويل التعليم العالى.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من إستعراض الدراسات السابقة أنها ركزت على موضوع التصنيفات العالمية للجامعات والوقوف على معوقات حصول الجامعات العربية والمصرية على مراتب متقدمة فى هذه التصنيفات، كما ركزت على تعزيز تنافسية التعليم الجامعى المصرى عالمياً، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى هدفها وهو السياسات المتبعة لتطوير جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين وإمكانية الإفادة منها فى تطوير جامعات عالمية فى مصر. وتتمثل أوجه إستفادة الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة فى توضيح الحقائق التى توصلت اليها و فى تحديد مشكلة الدراسة الحالية وصياغتها وأهدافها وأيضاً فى بناء الإطار النظرى الخاص بها.

المحور الأول: البنية الفكرية للجامعات العالمية

يتناول هذا المحور مفهوم الجامعات العالمية من حيث سماتها وأهميتهاوأدوارها ومعاييرها ومتطلباتها .

مفهوم الجامعات العالمية:

لا يُعرف بالتحديد متى بدأ ظهور مصطلح جامعة عالمية المستوى. ومع ذلك بدأ الإهتمام بهذا المفهوم فى الظهور جلياً فى الكتابات والمقالات العلمية المتعلقة بهذا المفهوم فى عام 2000م، ومنذ ذلك الوقت بدأت تسعي العديد من الدول فى جميع أنحاء العالم لأن يكون لديها جامعة أو أكثر عالمية المستوى، مما جعل العديد من مؤسسات التصنيف العالمية للجامعات حول العالم تقوم بتطوير مجموعة واسعة من المعايير التى تحدد مواصفات الجامعات العالمية، كما أدى ذلك الى وجود جدل ونقاش حول تعريف ومضمون مصطلح الجامعة العالمية (Runtuk. 2016. 2).

ورغم إستخدام مفهوم الجامعات العالمية على نطاق واسع، إلا أنه لايوجد إتفاق فى الآراء بشأن هذا المفهوم، كما لايوجد له حتى الآن تعريف واضح وصريح، ويترادف مصطلح جامعات عالمية مع مفهوم «جامعات النخبة العالمية و»الجامعات من الطراز العالمى « و» الجامعات البحثية العالمية» والجامعات الرائدة(Altabach and Salmi 2011. 2)، ورغم عدم وجود إتفاق حول هذا المفهوم إلا أن هناك جهود رائدة فى محاولة تعريف مصطلح الجامعة العالمية، فقد ذهب البعض إلى تعريف الجامعات العالمية بـأنها الجامعات التى تتمتع بأعلى مستوى للسمعة الأكاديمية الحسنة وجودة التعليم فى السوق العالمية للتعليم العالى (**جيونجولى**، 2013، 356) ويذهب آخرون بأنها الجامعات المتميزة فى البحث العلمى، الحرية الأكاديمية، الحوكمة، والبنية التحتية والتمويل الوفير) Shin and kehm. 2013. 4).

وقد إقترح سالمي فى تعريفه للجامعات العالمية ثلاثة عناصر أساسية وهى (أ) وجود أعضاء هيئة التدريس والطلاب المتميزين ولديهم القدرة على الإبداع والتطوير. (ب) توافر الموارد المالية لخلق بيئة تعلم ثرية والقيام ببحوث متقدمة. (ج) وجود إدارة

وحوكمة جيدة تمكن المؤسسات التعليمية من صنع القرارات وإدارة الموارد دون أن تعيقها البيروقراطية) Salmi. 2009. 19).

كما عُرفت الجامعات العالمية بأنها تلك الجامعات التى لديها رسالة عالمية وكثافة فى البحوث ذات الجودة العالية، ودعم مالى متعدد المصادر، وتواجد أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين من مختلف دول العالم، ولديها شراكات دولية مع المؤسسات والمراكز البحثية فى الدول المختلفة (Mohrman and Baker. 2008. 5).

ويعرفها (Runtuk) بأنها الجامعة التى تحقق أعلى مستوى من المعايير الدولية للتميز فى جودة المدخلات (القادة والأساتذة والموظفين والمرافق) وجودة العمليات (التدريس والتعلم والبحث) وجودة المخرجات (الخريجين والمنتجات) ((.Runtuk 2016.

يتضح مما سبق عدم وجود إتفاق واضح وصريح لمفهوم الجامعات العالمية بينما انصب إهتمام هذه التعريفات على تحديد مجموعة من العناصر والسمات لهذه الجامعات والتى إختلفت من تعريف لآخر، وهذا ما جعل Shinيشير إلى أن هناك طريقة أخرى لتعريف جامعة عالمية المستوى وهى تحديد السمات المشتركة بين هذه الجامعات (Shin. 2013. 20).

سمات الجامعات عالمية المستوى (WCU):

تتميز الجامعات عالمية المستوى بمجموعة من السمات تشمل: خريجون ذوي تأهيل جيد يكون الطلب عليهم عالياً في سوق العمل، كما تصدر بحوثاً ريادية تنشر في أفضل المجلات العلمية وتسهم في الابتكارات التقنية من خلال براءات الاختراع والتميز في مجال البحث، والتدريس الجيد وفقاً للمعايير الدولية، تواجد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلاً عالياً، وتوافر الدعم الحكومى والتمويل المستدام من مصادر متعددة، ووجود طلاب دوليين ذوي مواهب ومهارات رفيعة بالإضافة إلى التمتع بالحرية الأكاديمية والهياكل الإدارية المستقلة، والمرافق المجهزة تجهيزاً جيداً للتدريس والبحث، وتبنى ثقافة التميز كما يتضح من الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1)

سمات الجامعات عالمية المستوى (WCU)

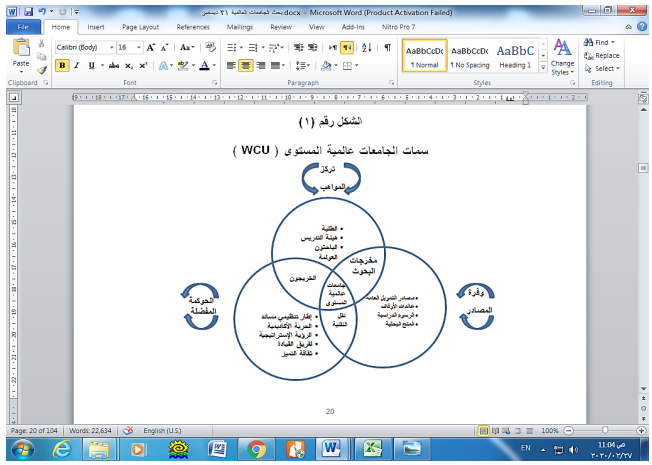

المصدر: (Salmi. 2009. 32)

وسوف يتم تناول هذه السمات كما يلى:

جذب المواهب وتركيزها: إن ما يميز الجامعات العالمية هو وجود مجموعة كبيرة من الطلاب والأساتذة المتميزين، فالجامعات عالمية المستوى قادرة على اختيار أفضل الطلاب واجتذاب أكثر الأساتذة والباحثين المتميزين، (**بيومى محمد ضحاوى ومحمد إبراهيم خاطر**، 220،2015)، وتعد جامعة هارفارد وجامعة بيل من أكثر الجامعات إنتقائية فى إختيار طلابها فى الولايات المتحدة الأمريكية (Salmi. 2009. 20) كما أن جذب الأكاديميين والباحثين المتميزين يتطلب سياسات جدية في استقطابهم وتدريبهم، فالتنمية المهنيه للأكاديميين والباحثين تعد مطلباً أساسياً لتحقيق جودة التعليم العالى (**علام محمد حمدان**، 71،2015)

وفرة الموارد: تعتبر قضية تمويل التعليم العالي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم رغم إختلاف مستويات النمو الإقتصادى في كل منها، وهي قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الإقتصادي العالمي، وإرتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي. فالتمويل يعد الشريان المغذي للعملية التعليمية، الذي تعتمد عليه المؤسسات التعليمية

في تحقيق أهدافها المنشودة في عملية التنمية الشاملة، حيث تعتمد نجاح الخطط العلمية والبحثية علي نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات التعليمية، ولذلك تقاس اهمية التعليم في أي مجتمع بنسبة ما ينفقة المجتمع علي التعليم من الناتج القومي الإجمالي للمجتمع (**جمال علي الدهشان، 2016، 65**). ويؤدي التمويل دوراً مهماً فى بناء الجامعات وتسييرها وتطورها. إن طرق التمويل المستدامة وغير التقليدية تسمح للجامعات بتمويل تكاليفيها التشغيلية وتمنحها مزيداً من الإستقلالية.

إن وفرة الموارد تعد سمة هامة تميز معظم الجامعات عالمية المستوى استجابة للتكاليف الضخمة المتضمنة في تسيير جامعة ذات كثافة بحثية معقدة، وهذه الجامعات لها أربعة مصادرأساسية للتمويل، وهي: التمويل الحكومى، عوائد الإستشارات والبحوث العلمية مع المنظمات العامة والشركات الخاصة، والعوائد المالية التي تأتي من الأوقاف والهبات، والرسوم الدراسية. ويعد ما حدث فى جامعة (ويسكونسين) دليلاً على أهمية وفرة التمويل فى الجامعات العالمية حيث أدت سنوات الندرة في التمويل إلى فقدان أعداد كبيرة من الأساتذة المتميزين الذين جذبتهم مؤسسات أخرى مما أدى إلى انخفاض ترتيبها فى التصنيفات العالمية للجامعات (Salmi. 2009. 24).

الحوكمة الرشيدة: العامل الثالث الذي يميز الجامعات عالمية المستوى هو الإطار التنظيمي الكامل، والبيئة التنافسية، ودرجة الاستقلالية الأكاديمية والإدارية التي تتمتع بها الجامعات. فالبيئة التي تعمل فيها الجامعات تعزز المنافسة والبحث العلمي غير المقيد، والتفكير النقدي، والإبداع والابتكار (Salmi. 2009. 26). وتدور حوكمة الجامعات حول التشريعات والسياسيات المتعلقة بعملية إتخاذ القرارات لذوي التأثير من ذوي المصالح داخل الجامعة وخارجها ولاسيما تحقيق رسالة الجامعة أهدافها ذات الصلة بأدوار الجامعة المختلفة وفي الجوانب التعليمية والبحثية والخدمية والإدارية والمالية كافة، كما تتمثل في القيم المهنية والأخلاقية المعززة للأداء كالمسؤولية والمساءلة والمشاركة والشفافية والعدل والحرية والنزاهة والأمانة والفاعلية والجودة وغيرها. وتمثل الحوكمة المحدد الرئيس الآخر للتصنيف بجانب التمويل، حيث « تعاني

الجامعات الأوروبية من الحوكمة الضعيفة والاستقلالية غير الكافية والحوافز الشحيحة في كثير من الأحيان» (**علام محمد حمدان**، 2015،80)، أن المزج بين العوامل الثلاثة (تركيز المواهب، ووفرة التمويل، والحوكمة المناسبة) هو الذى يصنع الفارق، فالتفاعل الديناميكي بين هذه العوامل هو الخاصية المميزة للجامعات ذات التصنيف العالى (Salmi. 2009. 31).

مخرجات البحوث: إن الجامعات التى تحصل على المراتب المتقدمة فى التصنيفات العالمية هى تلك الجامعات التى تركز على البحث العلمى فى القضايا المحلية والعالمية مثل تلوث البيئه والمياه والطاقة وحقوق الإنسان، وتحرص هذه الجامعات على مخرجات بحوثها العلمية التى تتمثل فى التكنولوجيا المتطورة التى لا غنى عنها (Shin. 2013. 21)

جودة الخريجين: إن الجامعات البحثيةالعالمية التي تتميز بجودة مخرجاتها من البحث العلمي يتميز خريجوها أيضاً بالقدرة علي البحث العلمي، وهو ما يزيد في فرص توظيفهم بعد تخرجهم، وقد وجد أن خريجي الجامعات متدنية المستوى بحثياً يعانون عدم حصولهم علي وظائف بعد التخرج من جهة، وعدم إستكمال دراستهم العليا من جهة أخرى، وهذا ما يحقق ميزة تنافسية للجامعات.وتحرص هذه الجامعات على إعداد خريجيها القادرين علي إستخدام أدوات اقتصاد المعرفة، مع ضمان مستوي عالي من القدرة علي إستعمال التكنولوجيا طبقاً لمتطلبات سوق العمل (**علام محمد حمدان**، 2015، 74).

نقل التقنية وتوطينها: التقنية هي المعرفة العلمية التي تتجسد أو تُطبق علي شكل منتجات او خدمات أو عمليات إنتاج ذات قيمة تجارية. بناء عليه، فإن نقلها هو (نقل المعرفة من شخص إلي آخر أو من منظومة إلى أخرى بغرض الاستخدام)، لذا فإن الجامعات العالمية تهتم بعمليات نقل وتوطين وتطوير التكنولوجيا عن طريق البحوث العلمية والابتكار التقنى، وإستخدام حاضنات الأعمال والتكنولوجيا من أجل تسريع عمليات الإبتكار والتطوير والإبداع العلمى (**علام محمد حمدان**، 2015، 75).

أهمية الجامعات العالمية:

تتمثل أهمية الجامعات العالمية فى:

- أصبح مصطلح جامعة عالمية ضرورى ليس فقط لتحسين جودة التعليم والبحث العلمى فى التعليم العالى ولكن أيضاً والأهم من ذلك تطوير القدرة على المنافسة فى سوق التعليم العالى العالمى.
- ويتبلورالهدف الأساسى للجامعات العالمية المستوى في التركيز على الفوائد التى تعود على مؤسساتها من خلال أنشطتها التعليمية والبحثية التى تعود بالخير الأكبر للبشرية، وبذلك فإنها تميل إلى البحوث التى من المتوقع أن تعود بتمويل كبير (Shin J. 2013. 17–18).
- إن هدف إنشاء وتحويل الجامعة إلى جامعة عالمية المستوى هو التنافس العالمى فى إقتصاد المعرفة وتدريب الموارد البشرية المنتجة وتعزيز تنمية المجتمع وتحقيق التقدم الإقتصادى والإجتماعى للبلاد.
- يجب أن يكون لدى أى دولة جامعة عالمية من أجل أن يكون لها دوراً عالمياً، فإمتلاك جامعة عالمية المستوى هو أمر تتمناه أى دولة ويتطلب جهوداً وطنية ومشاركة جماعية (Ahmed. 2015. 129).

أدوار الجامعات العالمية المستوى:

أن الجامعات العالمية لها ثلاثة أدوار رئيسية هى:

1. **التميز فى تعليم طلابها:** أى إتاحة الفرص التعليمية للطلاب، وهذا يتطلب أعضاء هيئة تدريس متميزين وتدريساً عالى الجودة وأنشطة تعليمية غير تقليدية، وتوافر مكتبات جيدة ومختبرات وغيرها من المرافق ذات الصلة، بالاضافة إلى إعداد طلاب متحمسين للغاية ممن يعملون على التثقيف من خلال تأثيرهم على الأقران.
2. **البحث والتطوير ونشر المعرفة:** وهذا يعنى تحويل المعرفة الى منتجات وسلع وخدمات تعزز الرفاهية لأفراد المجتمع المحلى والعالمى وينعكس ذلك فى تحقيق التطور الإقتصادى والإجتماعى.

3. **الأنشطة التى تسهم فى تنمية الحياة الثقافية والعلمية والمدنية للمجتمع**: وتشمل المؤتمرات والفعاليات الفنية والمنتديات وتقديم الخدمات (مثل العيادات الطبية والمستشفيات والمتاحف) وذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (Ahmed. 2015. 131).

معايير تحديد الجامعات عالمية المستوى:

يحظى إعلان نتائج تصنيفات الجامعات عبر العالم بناء على جودتها العلمية والتعليمية بإهتمام كبير، حيث يعكس الترتيب الذى تحصل عليه الجامعات إلى حد كبير مستوى التقدم العلمى لبلدانها، ولم يعد هذا الإهتمام محصوراً فى البلدان المتقدمة، بل بدأت بعض البلدان النامية تتابع بإهتمام كبير نتائج هذه التصنيفات، ولاسيما فى البلدان التى تنفق ميزانية كبيرة على قطاع التعليم العالى، حيث تنتظر أن ينعكس هذا الإنفاق على مكانة جامعاتها من خلال حصولها على إعتراف عالمى بجودة مخرجاتها العلمية، ويوجد عدد من المؤسسات الأكاديمية العالمية التى تقوم بتصنيف الجامعات فى العالم، ويعتمد تصنيف هذه المؤسسات على عدة معايير تختلف من تصنيف لآخر.

ومن أهم هذه التصنيفات مايلي:

أ- التصنيف الاكاديمي لجامعات العالم (تصنيف معهد التعليم العالى بجامعة دياتوتونج بشنغهاى (Academic Ranking of World Universities (ARWU

وقد بدأ هذا التصنيف فى الانتشار عالمياً منذ عام 2003م، ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعاً تتنافس الجامعات العالمية على أن تحتل موقعاً بارزاً فيه وتعتبره أحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى، وتقوم طريقة التصنيف على أربعة معايير رئيسية لتحديد أفضل (500) **جامعة فى العالم كما يلي:**

- جودة التعليم (معيار خريجي المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز).
- معيار جودة هيئة التدريس (معيار لأعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز).

- مخرجات البحث (معيار المقالات العلمية المنشورة فى مجلة Nature وScience والمقالات الواردة فى دليل النشر العلمى ودليل النشر للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية).
- معيار الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم المؤسسة العلمية (Huang. 2011. 11)

ب- تصنيف ملحق التايمز للتعليم العالى (QS): Quacquarelli Symonds

ويختار تصنيف ملحق التايمز للتعليم العالي Times Higher Education World University Rankingss أفضل (200) جامعة في العالم. ويركز الأسلوب الذي قدم لأول مرة في عام 2004م لهذا التصنيف بشكل أكبر على السمعة الدولية والنظرة العالمية للجامعة، وقد إعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير أساسية وهى، جودة البحث وجودة التعليم وتوظيف الخريجين والظهور العالمى للجامعة (Liu et al. 2019. 2).

جـ- تصنيف الويب ميتريكس الاسباني: Web Metrics Ranking

قام بتكوينه (ويب ميتريكس) وأنتجه معمل (سايبر ميتريكس) Cyber Metrics Lab وهو وحدة تابعة للمجلس القومي للأبحاث فى اسبانياNational Research Council ويهدف هذا التصنيف الى حث الجهات الأكاديمية فى العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمى المتميز على الإنترنت لتعزيز النشر العلمى على شبكة الإنترنت، وليس ترتيباً أو تصنيفاً للجامعات، بل ترتيباً لموقع الجامعة على الشبكة العنكبوتية (Ranking Web). وهو يقوم بإجراء مقارنة لـ(4000) مؤسسة تعليم عال على الصعيد العالمي (Salmi. 2009. 4).

يتضح مما سبق أن المعايير المستخدمة فى تقييم الجامعات مختلفة، ولكن يجب على كل دولة تسعى لإعداد جامعاتها ليعترف بها كجامعات ذات مستوى عالمى يتعين عليها أن تجرى تقييماً ذاتياً بناءاً على المعايير الدولية حتى تحدد ما إذا كانت لديها القدرة على إنشاء جامعة ذات مستوى عالمى أم لا، بحيث يهدف هذا التقييم الذاتي إلى تحديد الواقع والتحديات التى قد تواجهها وهى تنشئ جامعة عالمية المستوى (Runtuk. 2016 3).

إستراتيجيات إنشاء وتطوير الجامعات العالمية:

لاتوجد وصفة عالمية أو تركيبة سحرية لصنع جامعة عالمية المستوى حيث تتباين السياقات الوطنية والنماذج التعليمية على نحو كبير، ولذلك على كل دولة أن تختارما بين الإستراتيجيات المتنوعة التي تؤدي إلى تعزيز جوانب القوة وتتناسب مع مواردها.

وقد عرض سالمى Salmi (Salmi. 2009. 35) ثلاث إستراتجيات أساسية يمكن للحكومات اتباعها لإنشاء جامعات عالمية المستوى وهى كالاتى:

1 . إستراتيجية تطوير الجامعات القائمة لتصبح جامعات عالمية:

تعتمد هذه الإستراتيجية على تطوير بعض الجامعات القائمة التي لديها الإمكانيات والهياكل والتنظيمات التى تمكنها من أن تصبح جامعات عالمية حيث يتم إختيار الجامعات المتميزة من بين الجامعات القائمة بناءً على معايير الأداء لهذه الجامعات. وتتميز هذه الإستراتيجية بأن تكلفتها قليلة بشكل كبير مقارنة مع إستراتيجية إنشاء وتأسيس جامعات جديدة، وقد تبنت اليابان وكوريا الجنوبية والصين هذه الإستراتيجية من خلال مبادرات إصلاح التعليم العالى منذ بداية الثمانينيات. وقد لا تنجح هذه الإستراتيجية في الدول التى لم تراجع فيها بشكل حاسم نظام الحوكمة والتدابير التي منعت تاريخياً ظهور جامعات عالمية المستوى (Salmi. 2009. 39).

2 . إستراتيجية دمج الجامعات القائمة:

تتمثل هذه الإستراتيجية فى دمج جامعتين أو أكثر من الجامعات القائمة من خلال تشجيع الجامعات القائمة على عملية الاندماج مع بعضها البعض والتحول إلى جامعة جديدة، حيث يؤدى الاندماج إلى خلق مؤسسات قوية قادرة على الاستفادة من التآزر والتعاون الذى يخلقه الجمع بين الموارد البشرية والمادية للمؤسسات التى تم دمجها، ويجب الإشارة إلى أن المشاكل الرئيسية التي تواجه سياسات الدمج بين الجامعات هو أن الجامعة الموحدة حديثاً يمكن أن تعاني من تضارب الثقافات المؤسسية، وإزدواجية المعايير فيما يخص الأساتذة والموظفين ومناهج الدراسة حيث أنه من الصعب خلق ثقافة أكاديمية مشتركة ورؤية مشتركة وتحقيق انسجام داخلي للمؤسسة الجديدة، فضلاً

عن التحديات السياسية في إيجاد التمويل اللازم للدمج. وفي المملكة المتحدة دمجت جامعة (فيكتوريا) في (مانشستر) للعلوم والتكنولوجيا، وذلك لخلق جامعة كبيرة تحقق الهدف المنشود وهو أن تصبح ضمن أفضل (25) جامعة في العالم.

3 . إستراتيجية إنشاء جامعات عالمية جديدة:

إن الدولة التي لديها جامعات تقليدية، وهياكل حوكمة عقيمة، وممارسات إدارية بيروقراطية تمنع وتعوق هذه الجامعات من أن تكون مؤسسات جديدة خلاقة ومبتكرة، ربما تكون الطريقة المناسبة فيها هى خلق مؤسسات جديدة، شريطة ألا تكون الموارد المالية عقبة مقيدة لهذه الجامعات، ويمكن أن تنبثق المؤسسات الجديدة من القطاع الخاص تحت إطار إداري وتنظيمي إيجابي، ومثال لذلك ما أعلنته حكومة المملكة العربية السعودية في عام 2007م عن خططها لإنشاء جامعة عالمية خاصة للدراسات العليا بتكلفة ثلاثة بلايين دولار، وهي جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا والتي سوف تعمل خارج اختصاص وزارة التعليم العالي، وذلك لتحظى باستقلالية إدارية وحرية أكاديمية أكثر مما تتمتع به الجامعات السعودية الأخري. إن إنشاء مؤسسات جديدة قد يكون له فوائد جانبية في تحفيز واستمالة المؤسسات القائمة لتكون أكثر استجابة للبيئة التنافسية.

ويرى سالمى أن تطبيق هذه الطريقة (إنشاء مؤسسات جديدة) في الدول النامية نوعا من المخاطرة؛ وذلك لأن المنافسة مع بعض المؤسسات في نظام التعليم العالي الوطني ربما لايكون ممكناً إذا كان التمويل العام شحيحاً، حيث أنه ممكن أن يؤدى ذلك إلى نظام عالي الإزدواجية بين الجامعة العالمية المنشأة والجامعات القائمة Sal-mi. 2009. 45.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجيات الثلاثة لا تتعارض فيما بينها، ويمكن للدول تتبنى مزيجاً من هذه الإستراتيجيات.

والجدول التالى رقم (2) يوضح إيجابيات وسلبيات هذه الإستراتيجيات

جدول رقم (2)

إيجابيات وسلبيات الطرق الإستراتيجية لإنشاء جامعات عالمية المستوى

المنهج			
الشروط	تطوير المؤسسات القائمة	دمج المؤسسات القائمة	إنشاء مؤسسات جديدة
إمكانية جذب الموهبة	صعو تجديد الأساتذة وإحداث التغيير لجذب الطلاب المتفوقين	فرصة لتغيير الإدارة مع جذب عناصر أكاديمية جديدة، واحتمال مقاومة الأساتذة الموجودين	فرصة لاختيار أفضل الأساتذة والطلاب، صعوبة قبول الطلبة المتفوقين في مؤسسة غير معروفة الحاجة لبناء تقاليد بحثية وتدريسية.
التكلفة	منخفضة	متوسطة	عالية
الحوكمة	صعوبة تغييرنظام العمل القائم	ربما يعمل بطريقة قانونية مختلفة عن الموجود في المؤسسات	فرصة لخلق القوانين الملائمة والإطار التنظيمي المحفز.
الثقافة المؤسسة	صعوبة التغيير من الداخل	صعوبة خلق هوية جديدة خارج الثقافات المؤسسية السائدة	فرصة لخلق ثقافة متميزة
إدارة التغيير	حملة تشاور وتواصل رئيسية مع جميع المساهمين	تثقيف جميع المساهمين بشأن الأعراف والثقافة المؤسسية المتوقعة	تسويق المؤسسة الجديدة.
المصدر: (Salmi. 2009. 48)			

ويرى سالمى أن الطريقة الأخيرة هي الأنسب والأفضل للدول المتوسطة والكبيرة، لأنها تشجع الأداء التنافسى لمؤسسات التعليم العالي القائمة، كما أنها هي الأكثر فعالية على المدى الطويل. وتعد مشاريع الصين رقم (211) و(985) وبرنامج العقل في كوريا الجنوبية نماذج وأمثلة تعكس قدرة الدول على أن تشجع وتعزز خلق جامعات متميزة.

لابد أن نراعي في البحث عن كيفية تأسيس جامعات عالمية المستوى بعدين مكملين لبعضهما البعد الاول: وهو ذو طبيعة خارجية؛ لأنه يعني بدور الحكومة على المستوى الوطني والولايات، وعلى المستويات المحلية والمصادر التي يمكن أن توفرها لتحسين أوضاع هذه المؤسسات. والبعد الثاني: وهو بعد داخلي يعني بالمؤسسات الفردية نفسها، والتطور والخطوات الضرورية التي تحتاج أن تتخذها لتحول نفسها إلى مؤسسات عالمية المستوى.

دور الحكومة: لم يكن دور الحكومة في الماضى في رعاية تطور جامعات عالمية المستوى عاملاً فعالاً، وتاريخ الجامعات العالمية في الولايات المتحدة يوحي عموماً بأن الجامعات أصبحت مشهورة لتقدمها التدريجي نحو التطور، وليس بفضل تدخل الحكومة المتعمد. ومن غير المحتمل اليوم قيام جامعة عالمية المستوى ولاسيما في البلدان النامية بما في ذلك المنطقة العربية في زمن وجيز إذا لم تتوافر بيئة سياسية ملائمة، ومبادرة عامة مباشرة، ودعم مالي كبير، وذلك بسبب التكاليف العالية الخاصة بإنشاء مقدرات وتسهيلات بحثية متقدمة، وإنه من المهم التأكيد على أن الحكومات الوطنية ليست هي اللاعب الرئيس فقط فيما يختص بتسهيل إنشاء الجامعات العالمية وتأسيسها، ففي عدد من الدول والأنظمة الفيدرالية تؤدي السلطات الإقليمية أو المحلية أحياناً أدواراً حاسمة، فقد قامت بلدية (شنغهاي) خلال السنوات العشر الماضية بتقديم دعم فاعل لجامعاتها الرائدة ولاسيما جامعة (فودان)، وذلك جزء من سياسات تعجيل التنمية الاقتصادية، كما أسهم قطاع الأعمال والتجارة في ولاية (نيوفوليون) في المكسيك مادياً بصورة كبيرة في نجاح معهد (مونتيري) للتقنية والدراسات العليا Salmi. 2009. 36.

ويجب عدم إغفال الدور المتمم للقطاع الخاص في دعم عملية تطوير الجامعات العالمية، إذ يمكن أن يدعم القطاع الخاص الجامعات بمعونات مالية تساعد في زيادة المنح المقدمة للجامعات، كما حدث في كل من سنغافورة وهونج كونج والصين (**عبد الرحمن بن عبيد اليوبى وآخرون، 2018،201**). ونجد في بعض الحالات أنه قد بادرت بعض الجمعيات الخيرية بدعم مؤسسات التعليم العالى، ومن أمثلة ذلك ما قدمته الجمعيات الخيرية من دعم مالى فى الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كلية (أولين

الهندسية) في ولاية (مساتشوستس). وتبرع البليونير الهندي (أنيل أقاروال) بمبلغ بليون دولار لإنشاء مؤسسة تعليمية نظامية تعنى بالأبحاث العلمية في مدينة (أوريسا) في الهند.

الأخطاء الشائعة التى يجب تجنبها عند إنشاء الجامعة العالمية:

يشير سالمى (Salmi. 2017) أن على الدول التى تسعى لإنشاء جامعة جديدة ذات مستوى عالمى عليها أن تتجنب مجموعة من الاخطاء الشائعة Common Errors والتى حددها سالمى بأربعة عشر خطأ كما يلى:

1. الاهتمام ببناء المنشآت الرائعة والجذابة فى عدم وجود الفريق القيادي والمناهج المدروسة والأكاديميين المؤهلين تأهيلاً عالياً، حيث أن ذلك سيؤدى إلى أن يكون الحرم الجامعي قشرة فارغة تجسد إهداراً للمواردالمالية.
2. بناء المرافق قبل تصميم المناهج الدراسية دون إعتبار لإحتياجات البرامج والمقررات الدراسية خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات التقنية الحديثة وإحتياجات المعامل والممارسات التعليمية المبتكرة مثل التعلم التفاعلي.
3. إقتباس المناهج الدراسية من جامعات أخرى دون إعتبار للقيم والثقافة السائدة فى المجتمع المحلى، بل يجب أن تبني هذه الجامعات ثقافتها الأكاديمية الخاصة بها فى تصميم برامجها الخاصة.
4. إهمال النظام البيئ: إنه من الصعب إنشاء جامعات عالمية عندما لاتكون الظروف السائدة داعمة لهذه الجامعات والتى تتمثل فى: الإرادة السياسية، الإستقرار السياسى والإقتصادى، وجود رؤية وطنية حول مستقبل التعليم العالى، ونظام حوكمة جيدة، وإطار لضمان الجودة فى التعليم، وعدم توافر هذه العوامل يؤدي الى إضعاف قدرة الجامعات الجديدة على التقدم والاستمرار.
5. غالباً ما يكون قرار إنشاء جامعة جديدة قراراً سياسياً يعكس رؤية وطموح القيادة السياسية، حيث أن إنشاء جامعة عالمية جديدة يحتاج إلى فريق قيادة مبتكر لدية القدرة على تقديم التوجيه والتمكين، وكثيراً مايصاحب هذا القرار تأخير إنشاء مجلس الإدارة وتعيين فريق القيادة.

6. عدم توافر الخبرات المختلفة واللازمة لمجلس الإدارة المختار، حيث أن هذا المجلس يجب أن يشمل الخبراء فى النواحى القانونية والمالية والبنية التحتية للجامعة والخبراء الأكاديميين ويفضل أن يكون مجلس الإدارة من الخبراء الجامعيين المتقاعدين مؤخراً حتى يكون لديهم الوقت والتفاني فى العمل، كما يفضل أن يبدأ مجلس الإدارة صغيراً وينمو تدريجياً لإستيعاب المزيد من الخبرة.

7. عدم وجود مصادر تمويل مستدامة للجامعة العالمية المستهدفة، وإعتماد الجامعة على الدعم الحكومى الذى يمكن أن يتعرض لأزمات مالية.

8. دمج الجامعات بهدف زيادة الأبحاث المنشورة، نظراً لأن بعض المؤشرات الرئيسية التى تستخدمها التصنيفات العالمية تضع فى الاعتبار عدد الأبحاث المنشورة التى تصدرها الجامعات، حيث أن سياسات الدمج محفوفة بالمخاطر بسب صراع الثقافات المؤسسية.

9. يعتقد قادة الجامعات الجديدة أنه يمكنهم تسجيل أعداد كبيرة من الطلاب وغالباً ما يكون ذلك بعشرات الآلاف، وهذا نادراً ما يتحقق دون التضحية بالجودة ولذلك يجب أن تكون مشروعات التطوير الناجحة صغيرة الحجم.

10. الطموح الزائد فى إمكانية تأسيس جامعة عالمية خلال فترة زمنية قصيرة، حيث أنه لا يمكن تحقيق الجودة فى التعليم والبحث العلمى فى غضون بضع سنوات من إنشاء الجامعة الجديدة، لكن بناء المؤسسات هو عملية طويلة الأجل تتطلب القيادة المستقرة والتحسين المستمر والصبر.

11. الاعتماد حصرياً على الأكاديميين الأجانب دون بناء القدرات المحلية: بل يجب أن تخدم استراتيجية إستقدام أعضاء هيئة التدريس الأجانب بشكل أساسى هدف إعداد الأكاديميين الوطنيين وبناء القدرات البحثية المحلية.

12. تحاول العديد من الجامعات تعزيز استيعاب الطلاب الأجانب، ولكن قد يؤدي ذلك الى نتائج عكسية إذا لم يكن لدى الجامعة نظام مناسب لضمان إندماج الطلاب الدوليين فى المجتمع الجامعى.

13. التركيز على المشهد البحثى العالمى على حساب البيئة المحلية، ويتم ذلك غالباً عند جذب باحثين مرموقين للمشاركة فى أبحاث تعاونية رائدة عبر الحدود، وهذه استراتيجية جيدة بشرط ألا تأتي على حساب إجراء البحوث التى يحتاجها المجتمع المحلى.

14. الهوس بالتصنيفات العالمية: على الرغم من أن التصنيفات العالمية يمكن أن تكون أدوات مفيدة لقياس الوضع العالمى للجامعات فإنه يجب ألا تكون هدفاً فى حد ذاته، فالمؤسسات التى تعمل بلا كلل فى زيادة جودة التعليم والتعلم وتحسين مخرجات أبحاثها ستعمل تلقائياً بشكل أفضل فى التصنيف دون الحاجة الى التركيز عليها.

ويؤكد سالمى أن إنشاء جامعة عالمية ملئ بالمخاطر ولذلك يتطلب وجود قادة ملهمين يمكنهم الإبتكار والتكيف مع البيئة المتغيرة مع المحافظة على وفاءهم بالمهمة الأساسية وهى أن يمتلكوا مهارة تحقيق التوازن بين الإلتزام المحلى والوصول للعالمية.

متطلبات التحول الى جامعات عالمية المستوى:

هناك العديد من المتطلبات التى تُمكن الدول من تطوير جامعاتها لتصبح جامعات عالمية المستوى ومن أهم هذه المتطلبات مايلى:

(1) القيادة والرؤية الاستراتيجية:

يتطلب إنشاء جامعة عالمية قيادة قوية ورؤية ثاقبة لمهمة وأهداف المؤسسة التعليمية، وخطة إستراتيجية واضحة لترجمة تلك الرؤية إلى أهداف مرجوة وبرامج تعليمية راسخة. وقد توصلت نتائج الأبحاث الحديثة التي أجريت حول موضوع قيادة الجامعة التي شملت مجموعة الجامعات العالمية، إلى أنه يقف وراء تلك الجامعات التي تشتهر بالأداء المتميز في تنفيذ برامجها إدارة وقيادة جمعت بين المهارات الإدارية والتفوق البارز في مجال الأبحاث العلمية الناجحة، تمكنهم من الإبتكار والإبداع Salmi. 2009. 52.

آلاف الجامعات عبر العالم يحدوها أمل الانتماء إلي نخبة الجامعات العالمية، ولا تخلو خططها الاستراتيجية من الإشارة إلى هذا الهدف، وقد استفاقت بعض الجامعات العربية من سباتها بعد أن صدمت بمراكزها العالمية المتدنية فى التصنيفات العالمية للجامعات لتتبني برامج تطوير طموحة، ويتعلق الأمر أساساً ببعض الجامعات السعودية

التي وضعت خططاً وبرامج طموحه لتطوير مستوي التعليم والبحث العلمي وتحسين تصنيفاتها في مختلف المؤشرات العالمية؛ حيث إستطاعت كل من جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية أن تحدث نقلة نوعية غير مسبوقة وتشكل نقطة مضيئة للجامعات العربية علي الصعيد العالمي. وما كان لهذه الجامعات السعودية أن تحقق أهدافها في هذا المجال لولا الإنفاق الهائل لتطوير البحث العلمي وإستقطاب العلماء الحاصلين علي جوائز نوبل في مختلف التخصصات للعمل في هذه الجامعات، ولو لفترات محدوده، علي أن ينشروا أبحاثهم باسم الجامعات السعودية، ويجب الإشارة إلى الخطة الإستراتيجية التي وضعتها جامعة القاهرة لتحسين تصنيفها الأكاديمي علي المستوي العالمي؛ حيث احتلت سنة 2007 المرتبة 401–500 في تصنيف شانغهاي، لتغيب لفترة أربع سنوات، ثم عادت مرة أخري عام 2011؛ لتحتل نفس المرتبة 401–500 (**سعيد الصديقي**، 2014، 20). وأصبحت الآن تحتل المرتبة –400 301 لعام 2019 (Academic Ranking of World Universities. 2019)).

إن المسالة الأكثر أهمية في هذه التصنيفات ليست هى المرتبة التي تحتلها الجامعات في هذا الترتيب العالمي في حد ذاتها، بل هي جودة أنشطتها البحثية والتدريسية التي بوأتها هذه المكانة المرموقة في مصاف الجامعات العالمية في العالم وقدراتها علي تحقيق إنبثاق ذاتي للتنمية العلمية والمعرفية في المستقبل. لذلك، علي الجامعات المصرية الطامحة للريادة ألا يطغي علي خططها الإستراتيجية هم الترقي في سلم الترتيب وجلب المستشاريين الدولين لإرشادها في هذا المسعي الذي قد يؤدي إلي الحصول علي مراتب عالمية مصطنعة لا تعكس حقيقة تطورها (**سعيد الصديقى**، 2014،21).

(2) الاعتماد على مدى زمنى مناسب للوصول إلى ثقافة التميز:

إن الوقت هو أحد الأبعاد المهمة التي يجب مراعاتها في الخطة الإستراتيجية الطموحة للجامعة العالمية، فتطوير ثقافة التميز لاتحدث بين ليلة وضحاها، فمن المعوقات التى تحول دون إنجاز خطط التحول إلى الجامعات العالمية يتمثل فى القلق الدائر حول

التوسع السريع على حساب المحافظة على الجودة، كما أن الثقافة الأكاديمية التى تنادى بالنتائج السريعة تعوق الإبداع والتميز. ومن المهم التركيز على نقطة مهمة وهي أن رؤية التطوير والتخطيط الإستراتيجي ليست من الممارسات التي تتطلب زمناً محدداً. فإقامة ثقافة تميز وتحقيق مخرجات ذات جودة عالية تستغرق كثيراً من السنوات وإلتزامات دائمة غير متغيرة على عاتق كافة المسؤولين عن المؤسسة داخلياً وخارجياً. ولا توجد وصفة عالمية أو تركيبة سحرية لصنع جامعة عالمية المستوى، فالسياقات القومية والأنماط المؤسساتية تختلف بشكل كبير، ولذا فإنه يتوجب على كل بلد أن يختار من بين الطرق المتعددة المتاحة إستراتيجية تتناسب مع ظروفه وإمكانياته (Salmi. 2009. 58).

(3) استخدام إستراتيجيات التدويل بفعالية:

يكمن أحد عوامل تعجيل تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية المستوى في استخدام إستراتيجيات التدويل بفعالية، ويقصد بالتدويل عملية تبادل الأنشطة التعليمية والتربوية والبحثية بكافة مجالاتها ومستوياتها بين الجامعات على المستوى العالمى (**أحمد إسماعيل حجى، 2012، 14**)، ويمكن أن تتم أنشطة التدويل من خلال:

- **تدفق الطلاب الأجانب المتفوقين:** حيث يؤدى ذلك دور فعال في تطور المستوى الأكاديمي بين الطلاب، مع إثراء نوعية التجربة وخبرات التعلم عبر البعد المتعدد الثقافات ويعكس تنوع جنسيات الباحثين في أي جامعة مستوي تدويلها أيضاً.
- **وجود نسبة عالية من الباحثين الموهوبين:** إن من مميزات جامعات النخبة العالمية استيعابها نسبة عالية من الباحثين الموهوبين الاجانب ممن يسهمون في رقي الجامعة وإشعاعها العلمي العالمي.
- **تقديم البرامج التعليمية بلغة أجنبية:** ومما لاشك فيه أن الدول النامية غير الناطقة باللغة الإنجليزية تواجه تحديات أكبر بكثير من الدول النامية الناطقة بها، وفي هذا الصدد فإن القدرة على تقديم البرامج التعليمية بلغة أجنبية ولا سيما اللغة الإنجليزية سيكون عامل جذب قوي وفعال. ونجد ضمن أفضل جامعات العالم حسب تصنيف (شنغهاي) لدول غير ناطقة باللغة الإنجليزية وتقوم بتدريس بعض البرامج باللغة

الإنجليزية وذلك مثل كوريا الجنوبية والصين وتايوان وتعمل بعض الدول الغير ناطقة باللغة الإنجليزية على إجتذاب أساتذة الجامعات والباحثين الأجانب الذين يتحدثون باللغة الإنجليزية وتقديم حوافز لهم لإصدار منشوراتهم البحثية لحساب هذه الجامعات، وتحتاج الجامعات إلى أن تكون لها القدرة والإمكانات لتقديم حوافز تشمل شروط خدمة مرنة ومكافآت لاستقطاب أفضل الأكاديمين على مستوى العالم من بعض الأقطار الأخرى، حيث سيسهم مثل أولئك العلماء في ترقية وتطوير الأقسام الحالية للمؤسسة التعليمية، أو في إنشاء برامج أكاديمية ومراكز أبحاث جديدة في بعض المناطق الأخرى ذات الميزة التنافسية (Shin and Kehm. 2013. 5)

- – **شراكات مثمرة مع أفضل الجامعات**: ولتسهيل إسهامات العلماء الأجانب شكلت عدد من الجامعات الطامحة لتكون من الجامعات العالمية شراكات مثمرة مع أفضل الجامعات في الدول الصناعية، ومثال لذلك معاهد التقنية الهندية فى السنوات الاولى من تأسيسها، وفي الآونة الأخيرة نجد أن هناك عدد من الجامعات عالمية المستوى التي ظهرت مثل الجامعة الوطنية في سنغافورة و التى قد اعتمدت بصورة كبيرة على تحالفات إستراتيجية وتعاون مع الجامعة الوطنية الاسترالية.
- – **الكفاءة اللغوية للباحثين الوطنيين**: وهذا البعد الخاص بالتدويل فيتمثل في مدى الكفاءة اللغوية للباحثين الوطنيين، وقدرتهم على نشر تلك الأبحاث باللغة الإنجليزية، حيث نجد أن هناك طريقة واحدة لرفع سمعة وتقدم المؤسسة التعليمية، وذلك من خلال الأبحاث العلمية المنشورة، ونسبة لأن أدلة الاقتباس تجمع وتصنف البيانات بصورة أساسية من المجلات المنشورة باللغة الإنجليزية، وهذه هى إحدى الطرق التي من خلالها يستطيع أساتذة الجامعات نشر نتائج أبحاثهم العلمية باللغة الإنجليزية، وأصبح ذلك عنصراً بالغ الأهمية في تعزيز سمعة المؤسسة التعليمية وشهرتها، ومما لاشك فيه أن المؤسسات التعليمية التي تدرس برامجها باللغة الإنجليزية هي على الأرجح من المؤسسات التي تحظي بفرص أكبر لمثل ذلك النجاح.

وفي بعض الحالات، وجدت بعض الجامعات أن من المفيد توظيف متخصصين أجانب لقيادة المؤسسة التعليمية خلال عملية التحول المقترح كما فى أستراليا،

وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة، وبالطبع فإن هذه الطريقة غير مرحب بها، إذ إن جلب خبير أجنبي من الخارج لقيادة جامعة وطنية قد يؤذي ويجرح الحس الوطني (Salmi 2009. 61– 62).

– **النشر العلمي المشترك**: ويعد النشر العلمي المشترك أحد أبرز ملامح تدويل مؤسسات التعليم العالي؛ حيث أصبحت أعلى الدراسات العلمية الرفيعة المستوي في مجال العلوم الأساسية تنشر من باحثين ينتمون إلي أكثر من دولة، نذكر في هذا الإطار مثلاً ان نصف الأبحاث العلمية البريطانية تنشر بإشتراك مع باحثين اجانب، وفي المقابل يبقي التعاون العلمي بين الجامعات العربية ضعيفاً حتي الآن (**سعيد الصديقى،**2014،26).

(4) تحديد المجالات الأكاديمية المستهدفة:

يجب على الدولة التى تهدف إلى إنشاء جامعة ذات مستوى عالمى أن تحدد مجالات البحوث والبرامج الأكاديمية التى سوف يتم التركز عليها، وهى المجالات التى يمكن أن تتحمل تكاليفها، وتكون وثيقة الصلة باحتياجاتها المحلية وأولوياتها المتعلقة بالتطوير الإجتماعى والإقتصادى. وليس من الضرورى أن تكون الجامعات ذات طابع شمولى فى مهامها الدراسية والبحثية، والواقع يشير إلى أن الجامعات عالمية المستوى لا يتوافر بها برامج ذات جودة عالمية فى كافة المجالات الدراسية التى توفرها (**جيو نجولي** 2013، 373).

(5) الاستقلال المؤسسى:

تتميز الجامعات العالمية بالإستقلال المؤسسى فى وضع برامجها الأكاديمية ومجالات البحث العلمى الخاصة بهاوالحرية فى الإبتكار والإبداع والتخلص من البيروقراطية والتحرر من قرارات التمويل التعسفية والحرية مع الشركاء (Ahmed. 2015. 127).

وقد أشار كل من Heyneman and Lee إلى أن هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية التى يجب أن تتبناها السياسة العامة فى الدولة واللازمة لظهور الجامعات ذات المستوى العالمى.ومن أهم هذه المتطلبات لتحفيز وتسريع ظهور الجامعات العالمية مايلى: (Heyneman and Lee . 2013 . 50–56):

- **ربط تمويل الجامعة بالأداء**: وهذه الطريقة تؤدي الى تحسين ضمان الجودة، بحيث يتم منح التمويل على أساس المنافسة فى التخطيط الإستراتيجي والابتكار والبحوث.
- **تنوع مصادر الدخل**: يعتبر تنويع مصادر الدخل ذو أهمية بالغة لمؤسسات التعليم العالى، خاصة عندما تعانى الحكومات من أزمة إقتصادية ومالية، هذا إذا وضعنا فى الاعتبار أن الجامعة ذات المستوى العالمي تتحمل تكاليف باهظة لتشغيل وصيانة مهامها وأدوارها الأكاديمية، فإن توسيع قاعدة التمويل التى تسهم فى تعزيز الإستدامة المالية طويلة الأجل لمؤسسات التعليم العالى أمر ضرورى للوصول إلى وضع عالمى.
- **وجود درجة عالية من التميز المؤسسى**: من المرجح أن تزدهر الجامعات ذات المستوى العالمى عندما يكون هناك مجموعة من الأشكال المختلفة لمؤسسات التعليم العالى المتاحة مثل الكليات المجتمعية، والكليات الفنية، والمهنية، والجامعات التعليمية، والجامعات البحثية، والمؤسسات غير الهادفة للربح وكذلك المؤسسات الهادفة للربح، إن إحتمالية ظهور جامعة عالمية المستوى تكون ضعيفة فى البلدان التى تكون فيها الجامعات موحدة فى وظائفها.
- **الإدارة الذاتية**: يجب أن تسمح السياسة العامة فى الدولة للجامعات بتمويل وإدارة شؤونها بالكامل، أما إذا كان هناك حظر وقيود من قبل السياسة العامة على مؤسسات التعليم العالى فإنه من غير المرجح أن تصبح هذه المؤسسات ذات مستوى عالمى.
- **اعطائها حق الملكية الخاصة**: يجب أن تمتلك الجامعة ذات المستوى العالمى حق الملكية الخاصة بها وتطوير مصادر رأس مالها الخاص لمشاريع بناء منشأت جديدة وتطوير خططها الإستراتيجية الخاصة بها.
- **الإعفاء الضريبى**:أن التمييز القانوني الواضح بين الأرباح التى تحققها المؤسسات غير الربحية وبين المؤسسات الربحيةأمر هام، فيجب الإعفاء من الضرائب لمؤسسات التعليم العالى غير الربحية التى تخدم المصلحة العامة، فالموارد التى تحصل عليها ليست « أرباح» ولكنها مصادر لرأس المال التشغيلي اللازم لتغطية النفقات في أداء وظائف التدريس والبحث فلا ينبغي فرض ضرائب عليه.

- **إشراك الجامعات فى الأبحاث التى تمولها وترعاها الدولة:** ترعى معظم الدول البحوث في مجال الصحة والمستحضرات الدوائية والدفاع والعلوم الإجتماعية والزراعية وغيرها من المجالات، يتم إجراء هذه البحوث من خلال شبكات من مؤسسات البحوث المتخصصة منفصلة عن الجامعات، وفى هذه الحالة لا يشارك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الوطنية فى هذه البحوث، وعليه يجب إشراك الجامعات فى الأبحاث التى تمولها وترعاها الدولة.
- **إعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية من خلال وكالات مستقلة:** إذا كان القطاع العام يحتكر الإعتماد المؤسسى والبرامجى فإنه يميل الى تفضيل المؤسسات العامة القديمة، إذا كانت وكالة الإعتماد غير حكومية فسيكون هناك تحيز أقل ضد المؤسسات الخاصة، لذلك يجب أن يتم إعتماد المؤسسات والبرامج الأكاديمية من خلال وكالات مستقلة.
- **تنوع الحوافز للطلاب وأعضاء هيئة التدريس المتميزين:** يجب على الجامعات التى ترغب فى أن تصبح عالمية المستوى انتفاء أفضل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من خلفيات ثقافية مختلفة وذلك من خلال توفير الحوافز التشجيعية والمكافآت لزيادة عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المتميزين من خارج البلاد.
- **إستخدام الحوافز لتحسين الجودة:** تعتبر السياسة العامة المصممة بذكاء هى عنصر أساسى لتطوير الجامعات ذات المستوى العالمى، وليس هناك سياسة أكثر أهمية من الحوافز لتحسين الجودة، وقد تشمل هذه إنشاء هياكل المكافآت من خلال منافسة مفتوحة مثل برنامج كراسى أبحاث التميز فى كندا، ومشروع عقول كوريا في كوريا. إن دور الحكومة هو مساعدة مؤسسات التعليم العالى فى تطوير الانتاجية العلمية والإبتكار المؤسسى، لأن تطوير الجامعات ذات المستوى العالمى يعتمد إلى حد كبيرعلى السياسات العامة للدولة التى يمكن أن تعوق تطور الجامعات.

وقد أشار دى مارت Demaret وسالمى Salmi إلى ضرورة أن تتبنى الجامعات العالمية مايعرف باسم مدونة مبادئ الأخلاقيات الخمسة (Code of Ethics) للجامعات العالمية كما جاءت فى إعلان شنغهاى، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلى:

1. يجب ان تتسم سياسات قبول الطلاب فى الجامعات العالمية بالشمولية Inclusiveness of Admission Policies، بمعنى ان هذه الجامعات تركز على قبول الطلاب المتميزين، وألا تكون العوامل المتعلقة بالقدرة المالية أو المستوى الاجتماعى أو الجنسية أو الانتماء العرقى حائلاً فى قبول الطلاب المتميزين، خاصة وأن الدراسات قد أكدت على أن التنوع فى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات من شأنه أن يؤدى الى وجود خبرات وتجارب مختلفة، وذلك ينعكس بالايجاب على الأداء الجامعى فى التعليم والتعلم والجوانب البحثية.
2. أن ترتبط الأبحاث فى الجامعات العالمية بالمشاكل والتحديات التى تواجه المجتمع البشرى Research Relevance مثل المشاكل المتعلقة بالغذاء والصحة والطاقة والأمن والبيئة والتغيرات المناخية، إضافة إلى ذلك يجب أن تهتم الجامعات بالمشاكل المجتمعية المحلية الخاصة التى تتواجد بها الجامعة العالمية.
3. الموضوعية Objectivity of Curriculla، يجب أن تتسم البرامج الأكاديمية بالموضوعية والتركيز على الجوانب المتعلقة بالتفكير النقدى وحل المشكلات، وأن ترتبط المقررات الدراسية بالمشاكل المجتمعية، وأن تكون الجامعات منبراً لمناقشة الآراء المختلفة فيما يتعلق بمشكلات المجتمع، حيث أنه يمكن أن تقدم الجامعات الحلول المناسبة لهذه المشكلات، وأن تعمل على توجيه السياسات الوطنية بما فيه منفعة البلاد.
4. يجب ان تركز الجامعات العالمية على الجوانب الأخلاقية Ethics فى التعليم والتعلم والبحث العلمى، ولا يتمثل ذلك فقط فى إلتزام الجامعة بتدريس مقرر إجبارى فى مجال الأخلاقيات لجميع الطلاب، وإنما يجب أن تعمل الجامعة على الإلتزام بالنواحى الأخلاقية كجزء أساسى من الثقافة السائدة، وترسيخ ثقافة المسئولية الإجتماعية فى المقررات الدراسية.
5. التعاون الدولى Global Collaboration، أدى التصنيف العالمى للجامعات إلى وجود نوع من السباق والتنافس بين الجامعات العالمية للحصول على المراتب

المتقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات، لذلك يجب ألا يكون ذلك على حساب إهمال الجوانب المتعلقة بالتعاون الدولى بين الجامعات العالمية بهدف الوصول الى الحلول المناسبة والتحديات التى تواجه البشرية (De Maret and Salmi. 2018. 19).

المحور الثانى: سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين.

أولاً: اليابان

لقد وضعت حكومات اليابان المتعاقبة إنشاء جامعات عالمية المستوى على قمة أجندتها السياسية للتعليم العالى، وذلك بعد أن أسست النظام الجامعى الحديث فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ونظراً لأن ميزانيتها الحكومية محدودة، فقد قامت الحكومة اليابانية بانتقاء عدداً محدوداً من الجامعات الحكومية لتزويدها بإستثمارات حكومية لتصبح جامعات عالمية. وتُعد اليابان حالة ناجحة لدولة تقوم بتطوير جامعاتها على مستوى عالمى، حيث أثبتت أنه بالإمكان إنشاء مزيج من الجامعات يجمع كلاً من المزايا الوطنية والمزايا العالمية.

وقد تطور التعليم العالى فى كوريا الجنوبية والصين بوتيرة أسرع من أى دولة أخرى فى العالم، مما حفز الحكومة اليابانية بدمج جامعاتها الوطنية فى عام 2004م بهدف الوصول بها إلى مستوى عالمى، وبدأت فى إتباع مبادرات لهذا الهدف على غرار مبادرات كوريا الجنوبية والصين (Shin and Kehm. 2013. 3).

أولاً: سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى اليابان:

أعلنت الحكومة اليابانية فى عام 2001م عن خطتها لتطوير 30 جامعة لتصبح جامعات عالمية، وقد إتبعت لتحقيق ذلك مجموعة من السياسات التعليمية كما يلى:

- إتبعت الحكومة اليابانية إستراتيجية دمج بعض الجامعات الوطنية المتميزة لتصبح جامعات عالمية، مما أدى إلى إنخفاض أعداد الجامعات من 100جامعه عام 2003م إلى 87 جامعة فى 2004م (Yonezawa. 2014. 129).

- قامت الحكومة اليابانية بتحويل بعض الجامعات الوطنية إلى جامعات خاصة هادفة للربح، (Corporation)، وبناء على ذلك بدأت الحكومة فى خفض التمويل السنوى اللازم لتشغيل الجامعات بمقدار 1٪ سنوياً، وقد شجع ذلك الجامعات على مزيد من التنوع فى أنشطتها (Yonezawa. 2014. 126).
- ألزمت الحكومة اليابنية الجامعات بضرورة تنوع التخصصات والبرامج الأكاديمية والبحوث وقد حددت الحكومة سبع وظائف أساسية لمؤسسات التعليم العالى فى اليابان وهى:

1. أن تعمل مؤسسات التعليم العالى كقاعدة أساسية للبحث والتعليم.
2. تقديم برامج للتدريب المهنى.
3. التركيز على التخصصات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا.
4. تخريج المهنيين ذوى المهارات العالية.
5. تدريب الكوادر البشرية.
6. أن تكون الجامعات مراكز للتعليم مدى الحياة.
7. الإسهام بالنهوض بالمجتمع المحلى وخدمة المجتمع من خلال تطوير الصناعات عن طريق شراكات مع الصناعة والشركات والحكومة والتعاون الدولى.

وقد ألزمت الحكومة الجامعات بأن تعمل على بعض هذه الوظائف بناء على رسالتها وإستراتيجيتها، على أن تقوم الحكومة بتقديم الدعم اللازم لمساعدة الجامعات للقيام بوظائفها على أساس من التنافسية لأفضل الجامعات (Yonezawa. 2014. 129).

- طالبت الحكومة الجامعات الوطنية بمراجعة رسالتها المتعلقة بالتعليم فى المجالات الهندسية والعلوم الصحية والمجالات الأخرى.
- إعتبرت الحكومة الجامعات الوطنية وحدات إدارية مستقلة بميزانيتها وهيئاتها التدريسية، فعلى سبيل المثال أصدرت الحكومة اليابانية قراراً يعطى الجامعات الوطنية الحق فى وضع نظام للرواتب الخاص بكل جامعة، كما منحت هذه الجامعات

حريتها الأكاديمية (Academic Autonomy) وإعتبارهيئة التدريس صُناع القرار فيما يتعلق بالشؤون الأكاديمية (Yonezawa and Hou. 2014. 92).

- وضعت الحكومة اليابانية فى عام 2008م خطة بهدف جذب 300 ألف طالب دولى بحلول عام 2020م، وإختيار 13 جامعة حكومية وخاصة بهدف تدويل هذه الجامعات.
- تم التوسع فى سياسات تدويل الجامعات فى عام 2012م من خلال إرسال الطلاب اليابانيين للدراسة فى الخارج، ليزيد عدد الطلاب الدراسين بالخارج من 60ألف طالب عام2012م إلى 120 ألف طالب بحلول عام 2020م.
- الإهتمام بتدريس المقررات والبرامج الدراسية باللغة الإنجليزية، وفتح مراكز تعليم اللغة الإنجليزية بالجامعات (Yonezawa and Hou. 2014. 69).
- أعلنت الحكومة فى عام 2013م عن رؤيتها فى أن تمتلك 10 جامعات عالمية المستوى يتم تصنيفها من بين المائة جامعة الأولى على مستوى العالم وذلك بحلول عام 2023م، وبناء على هذه الرؤية بدأت الحكومة بتوجيه الدعم لتطوير القدرة البحثية لأفضل 10 جامعات تم إختيارهم من خلال سياسات الإنتقاء والدعم (selection and concentration policies) للجامعات المتميزة وذلك بإستخدام معايير واضحة وشفافة تطبق على الجامعات الحكومية المختلفة، وبناء على هذه الرؤية الوطنية دعمت الحكومة 22جامعة لديها أنشطة بحثية دولية متميزة وذلك عام 2013م، ودعمت الحكومة هذه الجامعات بـ6.5 مليار ين يابانى (Yonezawa and Hou. 2014. 91).

ثانياً: مبادرات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى اليابان:

وقد أطلقت الحكومة اليابانية عدة مبادرات ومشاريع لتطوير جامعاتها الوطنية لتصبح جامعات عالمية ويمكن تصنيف هذه المبادرات على النحو التالى:

أ- مبادرات دعم الجامعات اليابانية للقيام بالأبحاث عالمية المستوى:

1 . مبادرة مراكز التميز للقرن الواحد والعشرون: (COE) Centres of Excel- 21 lence in the 21 st Century

وقد بدأت هذه المبادرة من عام 2002 – 2009م، وتهدف إلى إنشاء مراكز التميز البحثى فى العلوم والتكنولوجيا فى الجامعات اليابانية.

2 . مبادرة مراكز التميز العالمية: (Global centers of Excellence) (GCOE) (Program)

وقد ركزت هذه المبادرة على تقديم الدعم المالى لعدد محدود من المراكز البحثية بهدف دعم صغار الباحثين والأبحاث الدولية، حيث تم تقديم الدعم لعدد 140 مركز بحثى بمعدل سنوى يتراوح من 150 إلى 300 مليون ين يابانى وذلك من خلال الفترة من 2007م إلى 2014م (Yonezawa and shimmi . 2015. 175).

3 . مبادرة المراكز العالمية المتميزة: (World Premier International) (WPI) (Center Initiatives)

وتهدف هذه المبادرة إلى إستقطاب الباحثين العالميين المتميزين للعمل فى المراكز البحثية اليابانية، وجعل اللغة الإنجليزية لغة رسمية (Official Language) لمؤسسات التعليم العالى اليابانية، وقد بدأت هذه المبادرة من عام 2007 م وحتى عام 2021م وركزت هذه المبادرةعلى دعم البحث العلمى على المستوى العالمى، وشملت المبادرة إختيار خمس مراكز بحثية فى عام فى 2007م، على أن يتم إضافة أربع مراكز أخرى بحلول عام 2021م (Yonezawa and shimmi . 2015. 176).

ب– المبادرات الخاصة بتدويل التعليم الجامعى:

1 . مبادرة التمويل الاستراتيجى لإنشاء مقر دولى فى الجامعات (SIH)

(Strategic Fund for Establishing International Headquarters in Uni-versities)

بدأت الحكومة اليابانية هذه المبادرة فى عام 2005م وحتى 2009م بهدف إنشاء مقر دولى فى 19 جامعة لتشجيع التوجه الإستراتيجى لتدويل هذه الجامعات فى تسع مجالات وهى:–

1. الهيكل التنظيمي ونظم الحوكمة.
2. الأهداف وأنظمة التقييم.
3. التمويل الخارجى لدعم الانشطة التعليمية والبحثية ذات الطابع الدولى.
4. الشراكات عبر الحدود مع الجامعات الدولية.
5. الأنشطة الدولية العابرة للحدود.
6. تدريب وتأهيل الإداريين للعمل فى البرامج الدولية.
7. تحسين الخدمات والدعم للباحثين الدوليين.
8. توسيع فرص الدراسة والبحث فى الخارج للباحثين اليابانيين.
9. إنشاء فروع للجامعات اليابانية فى الخارج.

(Yonezawa and shimmy. 2015. 180)

2 . مبادرة المشروع العالمى 30 (The Global Thirty Project)

يهدف هذا المشروع إلى تدعيم الأنشطة التعليمية المرتبطة بالتدويل وإقامة شراكات مع مراكز الأبحاث والجامعات العالمية، على أساس أن تُقدم الحكومة دعم سنوى للجامعات التى تم الموافقة على إدراجها فى سياسات التدويل، ويتراوح هذا الدعم من 100 إلى 400 ين يابانى سنوياً، على إعتبار أن سياسات التدويل من خلال إضفاء البعد الدولى على البرامج التعليمية والأبحاث هى أحد الطرق للوصول بالجامعات اليابانية بأن تكون جامعات بحثية عالمية (Yonezawa. 2014. 129).

وقد إستمرهذا المشروع خلال الفترة من عام 2008م وحتى عام 2014م، حيث تم إختيار 13 جامعة فى عام 2009م كمرحلة أولى لهذا المشروع وذلك من خلال معايير الاختيار(Selection Criteria)، منهم 7 جامعات وطنية و6 جامعات خاصة، وتمويل هذا المشروع لايستهدف أنشطة البحث، وإنما كان يهدف إلى:

- تشجيع تدويل الجامعات.
- زيادة عدد البرامج الدراسية التى يتم تدريسها باللغة الانجليزية فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا.

- زيادة أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين الدوليين.

ولتنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع والتى استهدفت 13 جامعة تم دعمها من خلال مايلى:

- قبول 300 طالب دولى للدراسة فى هذه الجامعات، وإرسال 50منحة دراسية للطلاب اليابانيين للدراسة فى الخارج.
- تعيين 45 من أعضاء هيئة التدريس الدوليين، والمشاركة فى اتحادات الجامعات الدولية.
- وضع خطة إستراتيجية لزيادة نسبة الطلاب الدوليين فى الجامعات اليابانية لتصل الى ٪20، وزيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين لتصل إلى ٪10، وترتبط هذه المؤشرات المستهدف تحقيقها بالمؤشرات الدولية المستخدمة فى التصنيف العالمى للجامعات.
- إلزام الجامعات بأن تؤسس مكاتب لها فى الدول الأجنبية لإستقطاب الطلاب الدوليين.
- تشجيع الجامعات المشتركة فى هذا المشروع على تدريس المقررات والبرامج الدراسية باللغة الإنجليزية.

ولم يتم تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع والتى كانت تستهدف 17 جامعة وذلك لنقص التمويل الحكومى أساساً، كما أن حكومة جديدة بقيادة الحزب الديمقراطى اليابانى حلت محل حكومة الحزب الليبرالى الديمقراطى، والتى أكدت على ضرورة المساواة فى الدعم على جميع مؤسسات التعليم العالى، وألغت السياسات المرتبطة بإنتقاء جامعات متميزة لتقديم الدعم لها (Yonezawa and Shimmi. 2015. 175).

3 . مبادرة اليابان بوابة آسيا (Asian Gate Way Initiative)

أطلقت الحكومة هذه المبادرة فى 2007م، حيث تهدف إلى أن تكون اليابان هى «بوابة آسيا» وذلك للاتصال والتعاون والترابط بين الدول الآسيوية من ناحية والولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية من ناحية أخرى، وقد ركزت هذه المبادرة على ضرورة إنفتاح اليابان وتعاونها مع إقتصاديات الدول الآسيوية الناهضة والتى تتمثل فى الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، كما هدفت إلى أن تنفتح الجامعات اليابانية

على العالم من خلال سياسات التدويل والتى تمثلت فى العمل على جذب الطلاب الدوليين للدراسة فى الجامعات اليابانية، وإستقطاب أعضاء هيئة التدريس الدوليين (Yonezawa . 2014. 129).

ج – مبادرات تحسين القدرة التنافسية البحثية للجامعات العالمية اليابانية:

وضعت الحكومة اليابانية برنامجين رئيسيين لتحسين القدرة التنافسية العالمية للجامعات اليابانية فى المجالات البحثية وهما:

- **برنامج تعزيز الجامعات البحثية: (PPERU)**

Program for Promoting the Enhancement of Research Universities

وقد بدأ هذا البرنامج عام 2013م، ويهدف الى تحسين القدرة البحثية للجامعات اليابانية، وقد تم من خلال هذا البرنامج تقديم الدعم إلى 22 جامعة مختارة لمدة 10سنوات.

- **برنامج الجامعة العالمية: Top Global University Project**

تم إعتماد هذا البرنامج عام 2014م ولمدة 10سنوات، بهدف زيادة القدرة التنافسية البحثية والاعتراف الدولى بالجامعات اليابانية المختارة لكى تتبوأ هذه الجامعات مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات فى البحوث والبرامج الأكاديمية، وقد استهدف هذا البرنامج 37جامعة، ويوفر هذا البرنامج نوعين من التمويل:

النوع الأول: ويسعى هذاالنوع من التمويل الى تعزيز جهود الجامعات اليابانية لتحتل مراتب متميزة فى التصنيفات العالمية للجامعات،وتم اختيار 13 جامعة لهذا النوع من التمويل لهذه الجامعات، والمستهدف لهذه الجامعات هو أن تكون من بين المائة جامعة الأولى فى التصنيفات العالمية للجامعات.

النوع الثانى: وهذا النوع من التمويل موجه إلى الجامعات المستهدف لها أن تكون جامعات رائدة فى التدويل، وقد تم اختيار 24 جامعة لهذا النوع من التمويل (Yon-ezawa and Shimmi. 2015. 177).

ثالثاً: التحديات التى واجهت اليابان خلال تحول بعض جامعاتها الوطنية إلى جامعات عالمية:

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التى واجهت اليابان خلال سياسات التحول ببعض جامعاتها إلى جامعات عالمية، وفيما يلى أبرز تلك التحديات:

– تعانى اليابان من « تغيرات ديموجرافية « Demographic Transition وحدوث مايعرف باسم "الشيخوخة السكانية " (Population Aging)، التى تمثلت فى إرتفاع متوسط أعمار السكان وإنخفاض معدلات المواليد وإنخفاض أعداد الشباب وأدى ذلك إلى إنخفاض أعداد السكان فى سن العمل،و إنخفاض الفرص المتاحة للعمل فى الجامعات للتدريس والبحث العلمى خاصة فى المجالات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية والانسانية مما أدى إلى إحجام الطلاب المتخرجين من الجامعات عن التسجيل فى درجاتى الماجستير والدكتوراه (Komine and kabe. 2009 . 20).

– ان بيئة التدريس فى الجامعات اليابانية تمثل تحدياً كبيراً لقدرة اليابان لإجتذاب الطلاب الدوليين نظراً لعدم تركيز الجامعات اليابانية على تدويل المقررات، نظراً لإهتمام الحكومة بالمحافظة على الهوية اليابانية، مما أدى إلى بطء عمليات التدويل فى التعليم العالى فى اليابان مقارنة بكوريا الجنوبية والصين.

– تواجه اليابان تحدياً فى إجتذاب الطلاب الدوليين نتيجة للمنافسة من الدول الآسيوية الأخرى والتى تتميز بإنخفاض تكاليف الدراسة بها مثل الصين وماليزيا.

(Yonezawa and Hou . 2014. 96)

– إتساع الفجوة بين الجامعات المتميزة والجامعات والأخرى، نتيجة استخدام سياسات الإنتقاء والدعم(Selection and Concentration) للجامعات المتميزة.

– ضعف تعرض الجامعات اليابانية لآليات السوق الحرة، وعدم تنوع مصادر التمويل لهذه الجامعات، واعتمادها بصفة أساسية على التمويل الحكومى، الذى بدأ فى الانخفاض وقد حدَّ ذلك من قدرة هذه الجامعات على تحسين قدرتها التنافسية الدولية.

- الهاجس الذى يراود الحكومة اليابانية من خطورة التوسع فى أنشطة التدويل والعولمة والتى يمكن أن تؤدى إلى إضعاف الهوية الوطنية (National Identity)، مما أثر بالسلب على القدرة التنافسية الدولية للجامعات اليابانية (Yonezawa and Shimmi. 2015. 176).

- إن إصلاح الجامعات يمثل تحدياً، فقد إنخفض التمويل للجامعات الوطنية وذلك بصورة منتظمة لأكثر من عقد من الزمان بمعدل 1٪ سنوياً، وبالتوازى مع ذلك فقد زادت المنح التنافسة وتمويلات المشاريع البحثية والمنح التى تقدمها الحكومة للجامعات اليابانية، وهذه المنح لا تمول البحث الجامعى بشكل خاص، ولكن تعطى أيضاً الفرصة للجامعات لتنفيذ إصلاحات فى النظام مثل، مراجعة البرامج والمناهج، وقد أدى ذلك إلى إنخفاض نسبى فى عدد الأبحاث.

- لقد كان لكارثة فوكوشيما (التسرب الإشعاعى فى محطة الطاقة النووية) والتى وقعت فى مارس 2011م أبلغ الأثر على العلم والبحث العلمى، فلم تزعزع هذه الكارثة ثقة عموم الشعب فى التكنولوجيا النووية وحسب، ولكن زعزعت ثقتهم فى العلم والتكنولوجيا بصفة عامة، وجاءت الخطة الأساسية الرابعة للعلوم والتكنولوجيا والتى تم إصدارها بعد أشهر قليلة من كارثة فوكوشيما مغايرة تماماً للخطط السابقة لها، فلم تحدد تلك الخطة المجالات ذات الأولوية للبحوث والتطوير، بل وضعت ثلاث مجالات رئيسية لمواجهتها وهى: التعافى من آثار كارثة فوكوشيما وإعادة الإعمار، الإبتكار الأخضر (يصون البيئة)، والإبتكارات الحياتية المرتبطة بتسهيل حياة الناس **(تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، 33)**.

ثانياً: كوريا الجنوبية

دخل الاقتصاد الكورى مرحلة إقتصاد المعرفة فى أواخر التسعينيات، وهو إقتصاد قادر على المنافسة العالمية خاصة فى المجالات المتعلقة بالهواتف، الهواتف المحمولة، صناعة السيارات وبناء السفن، وتعتمد هذه الصناعات أساساً على التطوير التكنولوجى، لذلك فإن الحكومة الكورية تعطى أولوية قصوى لتأهيل القوى العاملة القادرة على

المنافسة العالمية فى المجالات المرتبطة بالتطوير التكنولوجى (Shin. 2009. 669)، ومن أجل ذلك فقد ركزت الحكومة الكورية إستثماراتها فى مجال البحث والتطوير (Research and Development) لدعم القدرة البحثية فى كوريا الجنوبية، وقد إرتفعت نسبة الإستثمارات فى مجال البحث والتطوير من الدخل القومى من ٪0.37 عام 1970م إلى 56 . 0 ٪ عام 1980م لتصل إلى ٪1.72 فى عام 1990م لترتفع إلى ٪2.3 فى عام 2000م لتصل إلى ٪3.5 عام 2007م، وتعتبر نسبة الاستثمارات الموجهة نحو البحث والتطوير فى كوريا هى الأعلى بين دول منظمة التعاون والتنمية (Shin and Jang. 2013. 147).

وقد بدأ إهتمام الحكومة بالإصلاح التعليمى عام 1985م، عندما تم تأسيس اللجنة الرئاسية (The Presidential Commission) والتى أوصت بضرورة أن تتبنى الجامعات مايُسمى «مبادرة تميز مهمة الجامعات» (Mission Differentiation Ini-tiative) وهذه المبادرة تتطلب ان تحدد كل جامعة طبيعة عملها، إما «جامعة تعليمية «أو « جامعة بحثية «، وكذلك تحدد المجالات والتخصصات التى تركز عليها (Shin and Jang. 2013. 150)

ولم تتدخل الحكومة بصورة مباشرة فى تحديد طبيعة رسالة الجامعة ورؤيتها، ولكنها تدخلت بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الدعم المالى للجامعات لتحسين البنية التحتية وتطوير البرامج الأكاديمية وإجراء البحوث، بشرط توافر شرطين، الاول: هو أن تلتزم الجامعة بإجراء التعديلات التنظيمية وإصلاح نظم الحوكمة الخاصة بها طبقاً للتوجهات الحكومية، والشرط الثانى: هو أن يكون للجامعة إنتاج متميز من البحوث العلمية المنشورة فى المجلات العالمية (Shin. 2009. 672).

أولاً: سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كوريا الجنوبية:

ولتشجيع الجامعات الكورية لكي تصبح جامعات عالمية المستوى، فقد تبنت الحكومة مجموعة من السياسات والمبادرات الوطنية على النحو التالى:

سياسات تدويل التعليم الجامعى فى كوريا الجنوبية:

لقد إهتمت الحكومة الكورية بتطوير جامعاتها الوطنية للإعتراف بها كجامعات عالمية، من خلال تبنى سياسات التدويل التى تستهدف تحقيق التفوق والتميز الأكاديمى للجامعات الكورية على المستوى العالمى، وجعل كوريا مركزاً أكاديمياً للتعليم الجامعى فى شرق آسيا وذلك من خلال مايلى:

- تدويل المقررات الدراسية من خلال تدريسها باللغة الإنجليزية، فقد وضعت الحكومة الكورية معايير لترقية الأساتذة وتوليهم المناصب القيادية بالجامعات الكورية ومن هذه المعايير:
  - القدرة على التدريس باللغة الإنجليزية.
  - عدد المقالات التى تنشر باللغة الإنجليزية فى مجالات دولية رفيعة المستوى.
  - تقديم مقررات باللغة الإنجليزية لأعضاء هيئة التدريس حديثى التعيين.

وقد خصت الحكومة الدعم المالى للجامعات لتشجيع أعضاء هيئة التدريس الكوريين على التدريس باللغة الإنجليزية ومنح الحوافز المالية لكل أستاذ جامعى يلتزم بذلك (Dewi. 2018. 75).

- تشجيع الباحثين الكوريين بإجراء البحوث المشتركة مع باحثين فى الجامعات العالمية فى الولايات المتحدة ومختلف الدول الأوروبية.
- تبنت الحكومة مجموعة من السياسات لتشجيع الطلاب الأجانب على الدراسة فى كوريا وذلك من خلال:-

1. تقديم المنح الدراسية للطلاب الدوليين خاصة من الدول الأسيوية.
2. تخفيف الشروط اللازمة للحصول على تأشيرة كوريا.
3. فتح أقسام وبرامج دراسية جديدة موجهة للطلاب الاجانب.
4. التوسع فى تدريس البرامج الدراسية فى الكليات المختلفة باللغة الإنجليزية.
5. تسهيل إجراءات توظيف الطلاب الاجانب بعد تخرجهم.
6. تمويل النشاط التسويقى للجامعات الكورية فى البلاد المختلفة لجذب الطلاب الدوليين وذلك تحت إشراف المعهد القومى الكورى للتعليم الدولى. (Dewi. 2018. 75- 76)

ثانياً: مبادرات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى كوريا الجنوبية:

وقد أطلقت الحكومة الكورية عدة مبادرات ومشاريع لدعم الجامعات الكورية لتصبح جامعات عالمية المستوى ومن هذه المبادرات مايلى:

1 – **مشروع عقل كوريا 21: (Brain Korea 21)**

ويهدف هذا المشروع إلى تجهيز الجامعات الحكومية لتصبح جامعات عالمية بحثية متميزة من خلال تقديم الدعم لإجراء البحوث، فقد ضخت الحكومة 1.4مليار ون كورى لدعم المجالات البحثية فى المجالات المرتبطة بالعلوم والهندسة، وقد شمل هذا المشروع تقديم الدعم المالى لحوالى 67 جامعة لتحسين البنية التحتية لهذه الجامعات وشراء الأجهزة لتجهيز المعامل وتنفيذ البرامج التدريبية وتعيين الباحثين وتقديم المنح الدراسية، وقد تم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين: المرحلة الأولى من عام 1999م حتى عام 2005م، والمرحلة الثانية من عام 2006م حتى عام2012 م، وقد أدى هذا المشروع إلى إحداث زيادة فى البحوث المنشورة فى المجلات العالمية حيث زاد عدد الأبحاث العلمية المنشورة فى (SCI) من 10.739 عام 1998م إلى 39.843، بما يشير إلى زيادة مقدارها حوالى أربعة أضعاف ما كانت عليه عام 1998م (Byunetap. 2013. 652) مما شجع الحكومة إلى تمديد هذا المشروع لمرحلة ثانية من (عقل كوريا 21) والذى استمر سبع سنوات من 2006م إلى2012م. وقد وضعت الحكومة مجموعة من المعايير لإختيار الجامعات المؤهلة للحصول على هذا الدعم البحثى من بين الجامعات المتقدمة، ومن أهم هذه المعايير، تميز الباحثين، جودة الأبحاث المنشورة، الإلتزام بالمعايير الأكاديمية الكورية خاصة فيما يتعلق بنسبة الطلاب لأعضاء هيئة التدريس وجودة العملية التعليمية، ونشر البحوث باللغة الإنجليزية.

ومن الجدير بالذكر أن الدعم المقدم من الحكومة للجامعات كان يوجه مباشرة إلى البرامج البحثية أو إلى مجموعة من الباحثين الذين يعملون فى جامعات مختلفة (Pro-gram –Based Funding Scheme (Shin. 2009. 671.

2 – مشروع الجامعة البحثية العالمية (World-Class University Project) (WCU)

لقد بدأت فكرة الجامعه العالمية تراود متخذى القرار فى كوريا الجنوبية فى منتصف عام 2000م، بهدف دعم بحوث التطوير التكنولوجى وتحقيق الريادة العالمية فى الصناعات التكنولوجية المستهدفة، لذلك بدأت الحكومة فى تنفيذ مشروع دعم الأبحاث فى الجامعات الكورية تحت مسمى الجامعة العالمية البحثية، وقد هدف هذا المشروع الى تقديم الدعم الفنى والمالى اللازم للجامعات الكورية المتميزة لتمكينها للمنافسة مع الجامعات العالمية، لكى تتبوأ مكانة متقدمة فى التصنيف العالمى للجامعات وذلك من خلال خلق ممارسات بحثية مبتكرة وبنية تحتية مشجعة للإبداع، وجذب الباحثين والأساتذة الدوليين للعمل فى الجامعات الكورية بهدف تحسين المقررات الأكاديمية والقيام بالبحوث عالية الجودة والعائد، والإلتزام بتدريس المقررات باللغة الإنجليزية من خلال المتحدثين بها وتوفير خبرة دوليةلأعضاء هيئة التدريس والطلاب الكوريين، وخلق شبكة من التواصل بين العلماء الكوريين والعلماء فى الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع خلال الفترة من 2008م إلى 2013م، وبتمويل بلغ 825 مليار ون كورى، وبمعدل سنوى 165 مليار ون كورى لتقديم الدعم المالى اللازم لتجهيز المعامل وتغطية مكافآت الباحثين والمشرفين والخبراء الأجانب الذين تم استقطابهم من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وذلك للإستفادة من خبراتهم البحثية، وقد إستفاد من هذا المشروع 140 تخصصاً أكاديمياً فى 23 جامعة كورية (Jang et al. 2016. 2).

ويعتمد هذا المشروع على ثلاث نماذج لدعم الجامعات:

النموذج الاول: ويتمثل فى دعوة الباحثين الأجانب للقيام بإنشاء أقسام وتخصصات جديدة فى الجامعات الكورية تخدم الخطة الوطنية الكورية، ومن خلال هذا النموذج تم إستحداث 19 تخصصاً علمياً واستقطاب 34 باحثاً أجنبياً.

النموذج الثانى: ويتمثل فى دعوة الباحثين الأجانب للمشاركة فى التدريس والبحث العلمى فى الأقسام والتخصصات القائمة بالفعل، ومن خلال هذا النموذج تم إستقطاب 44 باحثاً فى 18 تخصصاً معظمهم من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

النموذج الثالث: ويتمثل فى دعوة العلماء المتميزين والحاصلين على جوائز نوبل لزيارة بعض الأقسام والتخصصات لتقديم خبراتهم البحثية والتدريسية، وتم توجيه الدعوة إلى 62 عالماً متميزاً فى 26 تخصصاً.

وقد تم تقييم مشروع الجامعة البحثية من خلال استخدام مؤشر فهرس الاقتباس العلمى (Science Citation Index) (SCI) ومؤشر عامل التأثير العالى للمجلات العلمية التى تم النشر فيها (High Impact Factor) مثل مجلة الطبيعة والعلوم (Na-ture and Science) كمؤشرين لجودة البحوث المنشورة، كما تم تقييم مدى الإستفادة من الخبراء والباحثين الأجانب الذين تم استقطابهم فى المجالات المختلفة (Jang etal.. 2016. 238).

وقد كانت إستجابة أعضاء هيئة التدريس لمشروع الجامعة العالمية البحثية التى تبنتها الحكومة بين مؤيد ومعارض طبقاً لتأثير هذه السياسات التعليمية الجديدة على نمط حياتهم الجامعية ومكانتهم العلمية، وكانت إستجاباتهم على هذا النحو:

- فقد عارض الكثيرون من أعضاء هيئة التدريس مشروع الجامعة العالمية نظراً لأن الحكومة قد بدأت فى إحداث تعديلات فى نظام حوكمة الجامعات من النظام التقليدى للحوكمة الذى يعتمد على الإدارة التشاركية بين أعضاء هيئة التدريس (Shared Governonce) إلى إعتبار الجامعات مؤسسات عامة (Public Corporation) يتم إدارتها من خلال الخبراء من خارج الجامعة مما أدى إلى فقدان أعضاء هيئة التدريس لسلطاتهم القيادية ومكانتهم داخل الجامعة.
- وكان الأساتذة أكثر أعضاء هيئة التدريس معارضة للتعديلات المطلوبة من الجامعات والمتعلقة بالحوكمة ونظام الرواتب ومعاييرصرف المكافآت والحوافز لتأثير هذه التعديلات على وضعهم الوظيفى والمادى، حيث إعتمدت الحكومة نظام جديد للرواتب لايعتمد على سنوات خبرة عضو هيئة التدريس، ولكن على مدى الجدارة Meritocracy والمهارات التى يمتلكها عضو هيئة التدريس، وربط الحوافز بمدى الإنجاز فى إجراء ونشر البحوث فى المجلات العالمية، وقد واجه هذا النظام الجديد

معارضات شديدة من أعضاء هيئة التدريس مما إضطر الحكومة إلى التراجع عن تطبيق هذا النظام على أعضاء هيئة التدريس الحاليين، على أن يبدأ تطبيقه على أعضاء هيئة التدريس الجدد الذين يتم تعيينهم.

- **حدوث صراع بين الأجيال** (Generational Conflict): فقد حدث بين أعضاء هيئة التدريس الجدد والأساتذة القدامى نظراً لأن الأساتذة القدامى كثيراً ما يميلون إلى إسناد أعبائهم الإدارية إلى الأكاديميين الجدد، الذين تعرضوا لضغط عصبى نظراً لقيامهم بالكثير من الأعمال الإدارية والمسندة إليهم من خلال الأساتذة القدامى وعدم قدرتهم على الإنجاز فى مجال النشر والبحث العلمى، حيث أن تقييم أدائهم يعتمد أساساً على مدى الإنجاز البحثى والنشر العلمى (Chin and Jang. 2013. 1).

3 – **مشروع إدرس فى كوريا**: (Study Korea Project)

وقد بدأ هذا المشروع فى عام 2004م بهدف جذب 50 ألف طالب دولى للدراسة فى الجامعات الكورية بحلول عام 2010م. وقد تولى المعهد القومى الكورى للتعليم الدولى (National Institute of Internatioal Eduation) النواحى الإدارية والتنظيمية المتعلقة بالدعاية لتقديم التسهيلات والمنح للطلاب الدوليين للدراسة فى كوريا، وقد نجح هذا المعهد فى جذب أعداداً كبيرة من الطلاب الدوليين الذين يدرسون فى كوريا إلى 100 ألف بحلول عام 2012م، على أن يتم زيادة هذا العدد إلى 200 ألف بحلول عام 2020م (Dewi. 2018. 75).

4 – **مشروع المنح الكورية العالمية**: (GKS) – Global Korea Scholarship

خصصت الحكومة مبلغ 51 مليار ون كورى لمشروع المنح الكورية العالمية وذلك من خلال تقديم 2000 منحة دراسية فى عام 2010 م.

5 – **مشروع كوريا للعلوم الإنسانية**: (The Humanity Korea Project)

وقد خصصت الحكومة لهذا المشروع 400 مليون دولار فى الفترة من 2008م إلى 2015م وقد تم تقديم هذا الدعم إلى 56 مشروع بحثى فى المجلات المختلفة للعلوم الإنسانية.

6 – **مشروع كوريا للعوم الإجتماعية:** (Social Science Korea Project)

وقد خصصت الحكومة لهذا المشروع 120 مليون دولار خلال الفترة من عام 2010م حتى عام 2018م.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادرات لم تتم من خلال وزارة التعليم العالى فحسب بل من خلال مشاركة الوزارات المختلفة، مما يعكس رؤية واستراتيجية وطنية متكاملة للنهوض بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية فى كوريا الجنوبية (Shin and jang. 2013. 152).

ثالثاً: التحديات التى واجهت كوريا الجنوبية خلال تحول بعض جامعاتها الوطنية إلى جامعات عالمية:

هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات التى واجهت كوريا الجنوبية خلال سياسات التحول بجامعاتها الوطنية الى جامعات عالمية، وفيما يلى أبرز تلك التحديات:

- الأزمة المالية العالمية التى عصفت بالدول الأسيوية عام 1997م، مما أدى إلى ضعف إمكانية دعم البرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الخطة الخمسية لمبادرة الرئيس كيم.
- التحديات الديموغرافية التى حدثت فى المجتمع الكورى، وتمثلت فى انخفاض معدلات المواليد نظراً لرغبة معظم الأسر الكورية فى إنجاب طفل واحد لكى تتمكن الأُسر من دفع المصاريف اللازمة لتعليم أبنائهم، حيث يعانى المجتمع الكورى بما يعرف "بحمى التعليم"، وقد إنعكس ذلك سلباً على أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات الكورية، كما أن زيادةأعداد الطلاب الكوريين الذين يدرسون بالخارج أحدث أيضاً نقصاً فى أعداد الدارسين فى الجامعات الكورية ولذلك إهتمت الحكومة الكورية بجذب الطلاب الدوليين للدراسة فى الجامعات الكورية وتقديم التسهيلات والمنح الدراسية لهم (Byun and Kim. 2010. 467).
- تشكك أعضاء هيئة التدريس فى النوايا الحكومية المرتبطة بالتغيرات الهيكلية ونظم الحوكمة التى فرضتها وزارة التعليم على الجامعات، ورغبتها فى فرض سيطرتها على مؤسسات التعليم العالى.

- التغيرات السريعة التى أحدثها مشروع الجامعة العالمية داخل الجامعات الكورية، أدت إلى شعور أعضاء هيئة التدريس بأن نظام العمل الجامعى الجديد يمثل ضغطاً نفسياً لهم، مما أدى إلى إنخفاض مستوى الرضا الوظيفى، خاصة بين الأساتذة القدامى، حيث يرى الأساتذة القدامى أن طبيعة مهنتهم فى الجامعات تمثل مصدراً للقلق النفسى،وقد أدى ذلك إلى مقاومة التغييرات ومعارضة السياسات الجديدة، وقد واجهت الحكومة مقاومة عنيفة من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، خاصة خلال التغيرات التى إرتبطت بمشروع الجامعة العالمية (Shin and jang. 2013. 156).
- أن الحكومة الكورية كانت متشددة فى إحداث التغييرات والسياسات المطلوبة للتحول إلى جامعات عالمية بحثية، وإنها إستخدمت « المال « كوسيلة للضغط على الجامعات وأعضاء هيئة التدريس لتنفيذ هذه السياسات لتُمكن الجامعات الكورية من أن تكون جامعات عالمية المستوى، مما أدى إلى حدوث معارضات وصراعات داخل هذه الجامعات (Shin and jang. 2013. 162).
- مشكلة اللغة: فقد تم إتاحة عدد محدود من البرامج والمقررات التى تدرس باللغة الإنجليزية، مما أدى الى شكوى الطلاب الدوليين من اضطرارهم لدراسة مقررات دراسية لكونها تُدرس باللغة الانجليزية بالرغم من أنهالا تتوافق مع رغباتهم (Shin and jang. 2013. 160).

ثالثاً: الصين

لقد سعت الصين لتطوير جامعاتها الوطنية لتصل بها إلى مصاف الجامعات العالمية، حيث ركزت على إعادة هيكلة أنظمة التعليم العالى، وأنظمته الأكاديمية وتبنى سياسات آليات السوق فى تقديم خدمات التعليم العالى،حيث تأثرت إصلاحات التعليم العالى بشكل متزايد بالتحديات الناشئة عن العولمة والمنافسة العالمية فى المجالات المختلفة، وقد تعاونت كل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية مع بعضها البعض لتوفير الدعم المالى اللازم لبناء الجامعات البحثية عالمية المستوى، وقد عبر عن ذلك الرئيس السابق جيانغ فى خطابه الرسمى فى جامعة بكين فى مايو 2008م

حيث صرح بأن هدف الصين القومى هو بناء العديد من الجامعات ذات المستوى العالمى (Huang. 2015. 207).

ويمكن تحديد السياسات والمبادرات التى انتهجتها الصين لتطوير جامعات ذات مستوى عالمى على النحو التالى:

أولاً: سياسات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى الصين:

(أ) لقد إتبعت الصين سياسات تدويل التعليم الجامعى من خلال:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر الدولى باللغة الإنجليزية خاصة فى مجلات (SCI).
- جذب العلماء ذوى الشهرة العالمية، وتشجيع البحث المشترك للتعاون مع الأساتذة المتميزين دولياً، وقد أطلقت الحكومة الصينية برامج متنوعة لجذب الباحثين الصينين العاملين فى الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، للإلتحاق بالجامعات الصينية. مثل برنامج National Scholar Program، وبرنامج المئات من الباحثين Hundred Scholar Program.
- الإهتمام بإرسال طلاب الدراسات العليا إلى الجامعات المشهورة عالمياً، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لمزيد من الدراسة والبحث المشترك بتمويل وطنى، وكذلك إهتمت الحكومة بتدريب الطلاب الصينيين من منظور دولى.
- إهتمت وزارة التعليم الصينية بدراسة نماذج الحوكمة فى العديد من الجامعات الرائدة فى الدول الغربية للإستفادة منها فى إدارة الجامعات الصينية، وقد ساعد ذلك على تحسين الجودة فى الجامعات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمى (Jia song. 2018. 139).

(ب) تبنى سياسات الدمج: تبنت الصين استراتيجية دمج الكليات والجامعات الوطنية بهدف إنشاء جامعات شاملة Comprehensive Universities لديها مجموعة واسعة من التخصصات، فعلى سبيل المثال تم دمج 637 مؤسسة تعليم عالى خلال

الفترة من 1992م إلى 2000م، وقد أدى ذلك إلى إرتفاع عدد الجامعات الشاملة من 50 جامعة إلى 83 جامعة خلال الفترة السابقة، وقد اعتبرت الحكومة الصينية أن إستراتيجية دمج مؤسسات التعليم العالى من أهم الطرق الرئيسية لإنشاء الجامعات البحثية العالمية، وذلك لأن أنظمة التصنيف العالمية تظهر أن الغالبية العظمى من الجامعات ذات المستوى العالمى هى جامعات شاملة وكثيفة البحث العلمى، وقد استجابت الجامعات الصينية لسياسة الدمج، فعلى سبيل المثال تم دمج الأكاديمية المركزية للفنون الحرفية فى جامعة تسينغ هاو وأصبحت واحدة من كلياتها وذلك فى عام 1999م، كذلك تم دمج جامعة بكين الطبية فى جامعة بكين وأصبحت مركز العلوم الصحية بجامعة بكين وذلك فى عام 2000م (Huang. 2015. 206).

ثانياً: مبادرات تحول الجامعات الوطنية إلى جامعات عالمية فى الصين:

أطلقت الحكومة الصينية عدة مبادرات ومشاريع لبناء جامعات عالمية المستوى على النحو التالى:

1 . مشروع 211: (Project 211)

أصدرت الحكومة المركزية الصينية مشروع 211 وذلك بهدف دعم 100 جامعة بحلول القرن الحادى والعشرين، وتمويل جامعة بكين Peking وجامعة تسينغ هاو Tsinghua بشكل مكثف لتمكين الجامعتين للوصول إلى مصاف الجامعات العالمية .Huang. 2015. 206

2 . مشروع 985: (Project 985)

أطلقت وزارة التعليم الصينية مشروع 985 فى عام 1999م بهدف دعم الجامعات الصينية المتميزة لتصبح جامعات بحثية عالمية المستوى، وقد تم إختيار تسع جامعات لإدراجها فى المشروع كمجموعة أولى نظراً لكونها من أفضل الجامعات الصينية، على أن يشمل المشروع أيضا 30 جامعة كمجموعة ثانية، ويجب أن تلتزم هذه الجامعات بأعلى المستويات الأكاديمية فى التدريس والبحث العلمى بهدف أن تصبح جامعات بحثية عالمية المستوى.

وقد إشتمل المشروع على مرحلتين:

المرحلة الأولى: من 1999م حتى 2003م، وتم التركيز فيها على 34 جامعة، والمرحلة الثانية والتى بدأت عام 2004م إضيفت خمس جامعات أخرى إلى قائمة مشروع 985، وبحلول نهاية عام 2013م وصل العدد الإجمالى للجامعات التى شملها مشروع 985 إلى 39 جامعة، وقد ألزمت وزارة التعليم الصينية الجامعات المختارة فى هذا المشروع بوضع الخطط الإستراتيجية لتعزيز الأبحاث ذات المستوى العالمى ومراجعة برامجها الأكاديمية، وقد استجابت الجامعات الصينية من خلال وضع تقييماً ذاتياً ووضع خطط أولية (Draft Plans) لتطوير بحوثها وتحديث برامجها وهياكلها التنظيمية وتحديد إحتياجاتها من خلال التواصل مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى(Central Committee of the Chinese Communist Party)، وهى اللجنة المنوطة بإتخاذ القرارات على مستوى الدولة، فعلى سبيل المثال أصدرت جامعة بكين إستراتيجيات لتصبح جامعةعالمية، وهذه الاستراتيجيات من ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى: هى أن تصبح جامعة شاملة وموجهه نحو البحث والتدويل من خلال سياسات الدمج.

والخطوة الثانية: هى أن تكون من المائة جامعة الأولى فى التصنيفات العالمية للجامعات وذلك بحلول عام 2020م.

والخطوة الثالثة: هى أن تحقق مكانتها العالمية بحلول منتصف القرن الحادى والعشرين.

ولتحقيق ذلك تم تطوير الإستراتيجيات التالية بشكل خاص:

- تحسين جودة أعضاء هيئة التدريس.
- تعزيز البحوث الأساسية.
- تشجيع البحوث متعددة التخصصات.
- تعزيز أنشطة تدويل البحوث والمقررات الدراسية.

- توجيه البحوث نحو خدمة الإحتياجات الوطنية والعالمية (Huang. 2015. 207).

وقد تم تخصيص 4 مليار دولار أمريكى لدعم 34 جامعة فى المرحلة الأولى من المشروع، **أما المرحلة الثانية** فقد تم تخصيص 6مليار دولار أمريكى لدعم 39 جامعة. وكان لهذا المشروع الفضل فى ظهور الجامعات عالمية المستوى فى الصين وبشكل مفاجئ وسريع، حيث إرتفع عدد الجامعات الصينية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة من 8جامعات عام 2004م إلى 28 جامعة فى عام 2013م فى التصنيف العالمى للجامعات (ARWU) ويتضح ذلك من الجدول التالى رقم (3).

جدول رقم (3)

ترتيب الجامعات الصينية المدعمة من خلال مشروع 985 فى التصنيف العالمى (ARWU) عام 2013

ترتيب الجامعات الصينية العالمية فى تصنيف (ARWU)	المجموعة الأولى 9 جامعات	المجموعة الثانية 30 جامعة	المجموع
المائة جامعة الأولى	0	0	0
200 – 151	5	0	5
300 – 201	2	1	3
400 – 301	2	6	8
500 – 401	0	12	12
مجموع الجامعات	9	19	28

المصدر: (Huang. 2015. 211))

ويتضح من الجدول السابق رقم (3) أن الجامعات التسع التى تم إدراجها كمجموعة أولى فى المشروع قد إحتلت مراكز متقدمة فى التصنيف العالمى (ARWU) عام 2013 م، كذلك إستطاعت 19 جامعة من بين الثلاثين جامعة التى شملها مشروع 985أن تحتل مراتب متقدمة فى هذا التصنيف العالمى، بينما لم تظهر 11 جامعة فى هذا التصنيف العالمى.

3 – مشروع الجامعة العالمية: (Double World – Class Project)

يعد هذا المشروع من أكبر المشروعات لدعم التعليم العالى فى الصين وقد تم الإعلان عن هذا المشروع فى عام 2015م، وبدأ تنفيذه فى عام 2017م. ويركز هذا

المشروع على 42 جامعة لديها القدرة لأن تصبح جامعات عالمية، وتم تقسيم هذه الجامعات إلى فئتين، الفئة الأولى تشمل 36 جامعة وتعتبر جامعات فى طريقها إلى أن تصبح جامعات عالمية المستوى، والفئة الثانية وتشمل 6 جامعات عالمية لديها القدرة المستقبلية لتصبح جامعات عالمية، كذلك شمل هذا المشروع تقديم الدعم لعدد 465 تخصصاً فى 140 جامعة.

ويتميز هذا المشروع بأنه يغطى أعداد كبيرة من الجامعات فى مناطق مختلفة فى الصين، لذلك فهو يساعد على تحسين جودة التعليم العالى فى أعداد كبيرة من الجامعات الصينية، ويتميز بإنتشار جغرافى أكبر من المشروعين 211 و985 (Liu. 2018. 402).

ثالثاً: التحديات التى واجهت الصين خلال تحول بعض جامعاتها الوطنية إلى جامعات عالمية:

واجهت الجامعات الصينية بعض التحديات خلال سياسات التحول بالجامعات الصينية إلى جامعات عالمية المستوى وتتمثل تلك التحديات فيما يلى:

- القلق الدائر حول التوسع السريع فى سياسات القبول بالجامعات الصينية على حساب المحافظة على الجودة.
- الثقافة الأكاديمية السائدة والتى تنادى بالنتائج السريعة، وهذه الثقافة تعوق الإبداع والإبتكار على المدى الطويل.
- الإفتقار إلى الطلاب الجامعيين فى المؤسسات الكبرى التى تعمل فى مجال العلوم والتقنية.
- ضعف الحرية الأكاديمية التى تُعد من المعضلات الخطيرة فى جمهورية الصين، حيث يسمح لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بإنتقاد السياسات الحكومية أو الإشتراك فى المناقشات والمناظرات حول القضايا الملحة بصورة محدودة جداً، مع وجود تثبيط للتفكير الإبداعى، فرؤية الصين حول الجامعات العالمية تتمثل بصورة كبيرة فى التقليد وليس الإبداع (Salmi. 2009. 59).

- عدم وجود شفافية فى اختيار الجامعات فى مشروع 985، نظراً لعدم وجود معايير ومؤشرات محددة فى إنتقاء الجامعات المشاركة فى هذا المشروع، مما أدى إلى عدم إدراج بعض الجامعات المتميزة فى المشروع (Zong and Zhang. 2017. 2).
- إن هناك درجة من عدم رضا القيادة السياسية الصينية على عوائد الاستثمار الحكومى فى البحث والتطوير، فعلى الرغم من ضخ إستثمارات هائلة فى البحث العلمى يصل إلى ٪2.09 من إجمالى الناتج القومى فى 2014م على البحوث والتطوير، فإن العلماء الصينيين لم يقدموا بعد نقلات نوعية قوية، فعدد قليل من نتائج البحوث قد تم تحويله بالفعل إلى منتجات مبتكره ومنافسة.
- العديد من المشاريع الصينية لا زالت تعتمد على التكنولوجيا الأجنبية ويتم إنفاق ٪4.7 فقط من قيمة مخصصات الإنفاق المحلى على البحوث الأساسية، بينما ٪84.6 من قيمة تلك المخصصات يتم صرفها على البحوث التطبيقية والتطوير (تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، 32).
- تفتقر الجامعات الصينية إلى بيئة مفتوحة وديمقراطية، حيث يتم إدارة الجامعات الصينية من خلال نموذج «الحوكمة المركزى» حيث تعمل الجامعات كوحدات فرعية للحكومة، فتتمتع الجامعات بحرية أقل فى تقرير البرامج والدورات التدريبية وتوظيف الموظفين والطلاب والتخصيص المالى الذاتى، رغم أن الأكاديميين يتمتعون بمزيد من الحرية للتعبير عن آرائهم وتعليقاتهم مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه ليس من السهل نقد سياسات الحكومة، لأن الدولة تؤكد بإستمرار على الاستقرار والوحدة، فكانت اللامركزية غير كافية ولم تحصل الجامعات على مزيد من الحكم الذاتى المحلى مقارنة بالجامعات الغربية (Jia Song. 2018. 740).

أوجه الإفادة من خبرات الدول:

وفيما يلى عرض بعض الدروس المستفادة من خبرات كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين فى تحول جامعاتها الوطنية الى جامعات عالمية.

- يحتل تطوير الجامعات الوطنية لتصبح جامعات عالمية المستوى مكانة بارزة فى جدول أعمال سياسات كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين.
- إن إمتلاك وتطوير جامعات عالمية المستوى يتطلب رؤية وإستراتيجية وطنية متكاملة، فهو مشروع أمة لذلك يتطلب مشاركة كل الوزارات والقطاعات المختلفة فى المجتمع.
- يجب أن تعمل الجامعات على إختيار المجالات المتعلقة بالبحوث والبرامج الأكاديمية وثيقة الصلة باحتياجات الدولة وأولوياتها وخططها المتعلقة بالتطوير الإجتماعى والاقتصادى.
- تعد إستراتيجية دمج الجامعات الوطنية من الإستراتيجيات المناسبة للدول النامية ذات الميزانيات المحدودة للوصول بها إلى جامعات عالمية المستوى.
- يجب تضمين بعد التدويل فى رؤية ورسالة الجامعة، وضرورة وجود إستراتيجية واضحة للتدويل على مستوى كل جامعة من الجامعات المستهدفة لتصبح جامعات عالمية المستوى.
- يُعد التوسع فى سياسات تدويل التعليم الجامعى من أهم متطلبات تطوير الجامعات للإعتراف بها كجامعات عالمية وذلك من خلال:
  - تدويل المقررات الدراسية من خلال تدريسها باللغة الإنجليزية.
  - تشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر الدولى باللغة الإنجليزية.
  - تشجيع البحوث المشتركة للتعاون مع الأساتذة المتميزين دولياً.
  - جذب الطلاب الدوليين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين.
  - زيادة المنح الدراسية والتوسع فى برامج تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات من أجل تعزيز التعاون العلمى والبحثى.
- تطوير نظم الحوكمة يساعد على تحسين الجودة فى الجامعات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمى.

- ضرورة وجود آليات لتقييم المبادرات والمشاريع التى تطلقها الحكومة لتطوير الجامعات الوطنية لتصبح جامعات عالمية المستوى.
- يجب على الحكومات أن تركز استثماراتها فى مجال البحوث والتطوير لدعم القدرة البحثية للجامعات، وأن يوجه الدعم المالى إلى البرامج البحثية مباشرة.
- أهمية دور الحكومة فى إنشاء وتطوير الجامعات لتصبح عالمية المستوى، فيجب أن تتوافر الإرادة السياسية، والمناخ الداعم، والدعم المالى الوفير، وذلك بسبب التكاليف العالية بإنشاء وتطوير جامعات عالمية المستوى.

المحور الثالث: جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر والتحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية

أولاً: جهود إصلاح التعليم الجامعى فى مصر:

لقد عاشت مصر خلال العقود الأربعةالماضية مرحلة تحول إقتصادي في بنية وهيكل الإقتصاد المصري، تتجلى في تراجع دور الدولة في مجالات الخدمات مقابل تعظيم مشاركة وقيادة الرأسمالية المصرية للعملية السياسية والإنتاجية والتشريعية في المجتمع، ولقد أدت تلك التحولات إلى سياسة إعادة هيكلة الإقتصاد المصري في الإتجاه الرأسمالي وتحرير الإقتصاد المصري بحيث أصبح يسير وفق آليات الرأسمالية، كآلية السوق وسياسية العرض والطلب وتحرير الخدمات وتعاظم دور القطاع الخاص في كافة المجالات بما فيها مجال التعليم (**شبل بدران، وكمال نجيب، 2016، 108**).

وقد بذلت مصر جهودا لإصلاح التعليم الجامعى، كان من أهمها مايلى:

1 . إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد 2006م:

وفى محاولة من مصر لإصلاح جودة وكفاءة التعليم العالى تم تأسيس الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد والتى تُعد نقلة نوعية فى جودة التعليم المصرى على إختلاف مراحله ومستوياته، وقد تبع ذلك إنشاء وحدات لتقويم الأداء الجامعى وضمان جودة التعليم العالى فى الجامعات المصرية، حيث تم إنشاء هذه الوحدات لكى تصبح ضمن الهيكل التنظيمى للجامعة، وذلك بهدف التنسيق لتنمية فكر وضمان الجودة للوصول

إلى الإعتماد (**وزارة التعليم العالى**، 2004، 25)، كما تم إنشاء وحدة ضمان الجودة بالكليات، وهى حلقة وصل بين نظام الجودة الداخلى بأقسام الكلية وبين مركز ضمان الجودة بالجامعة، وكذلك اللجنة القومية لتوكيد وضمان الجودة، وتعد معايير الإعتماد الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد بمصر هى المرجعية الأولى لمحاور عمل الوحدة بالكليات (**اسماء عبد الفتاح نصر**، 2014، 11).

2 . مشروعات تطوير التعليم العالى:

كذلك أسست الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولى مشروع تعزيز التعليم العالى (Higher Education Enhancement Project)، ومع بداية سنة 2005 نفذت مصر عدد من البرامج التعليمية المنصوص عليها بالخطة الاستراتيجية من خلال مشروعات يدعمها البنك الدولى بقروض ميسرة، وقد شملت الخطة 25مشروعاً منها ستة مشروعات ذات أولوية هى مشروعات تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، مشروع تطوير كليات التربية، مشروع تطوير تكنولوجيا المعلومات، مشروع تطوير الكليات التكنولوجية، مشروع توكيد الجودة والإعتماد، ومشروع صندوق خدمة مشروعات تطوير التعليم العالى. ورغم تلك الجهود لم يتحقق تقدم ملموس، والدليل على ذلك ما ورد فى تقرير التنافسية العالمية من تأخر ترتيب مصر إلى المرتبة118عالمياً من 148من حيث جودة التعليم العالى والتدريب (**رؤية مصر 2030**، 2014،29). وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من السياسات الإصلاحية التى أثرت على تمويل التعليم العالى، والتى كان من أبرزها التوسع فى إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة، والسماح للمؤسسات التعليمية الحكومية بإلحاق الطلاب ببرامج خاصة يتم من خلالها تقاضى رسوم دراسية من الطلاب (نظام الإنتساب والبرامج الجديدة التى تدرس بلغات أجنبية)، وإنشاء وحدات ذات طابع خاص بالجامعات لزيادة الدخل (**سوزان محمد المهدى**، 2019، 127)، إلا أن النمو المطرد فى أعداد الطلاب المقبولين فى التعليم العالى دون زيادة مقابلة فى التمويل، أدت إلى أن مؤسسات التعليم العالى فى مصر قد أصبحت تعانى من ضغوط تؤثر على مستوى جودة العملية التعليمية (**محرم الحداد**، 2016، 188).

3 . استراتيجية التنمية المستدامة: (رؤية مصر 2030)

تمثل إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة فى مصر، تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبنى مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الإقتصادية والإجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخى لمصر فى الريادة الإقليمية، كما تمثل خريطة الطريق التى تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصرى فى توفير حياة لائقة وكريمة، وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة فى الوقت الحاضر بما لايخل بحقوق الأجيال القادمة فى حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذى تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البُعد االإقتصادى والبُعد الإجتماعى والبُعد البيئى.

وقد شمل البُعد الإقتصادى أربعة محاور هى التنمية الإقتصادية، الطاقة، المعرفة والإبتكار والبحث العلمى، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، أما البُعد الإجتماعى فقد إشتمل على أربعة محاور هى العدالة الإجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب، والثقافة، وقد شمل البُعد البيئى محورين هما البيئة والتنمية العمرانية.

وقد وضعت الإستراتيجية أهداف برامج التعليم والتدريب حتى عام2030 فى التعليم العالى كالآتى:

1. التوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم العالى بالمشاركة مع القطاع الأهلى والخاص.
2. بناء كوادر تدريسية متميزة بمؤسسات التعليم العالى.
3. تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالى.
4. ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.
5. تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والإعتراف بالشهادات العليا(التدويل).
6. تطوير المناهج إستناداً إلى الإطار القومى للمؤهلات.
7. تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالى (**رؤية مصر 2030، 2014، 29**).

4 . الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار 2030:

تمثل الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار2030 ركيزة أساسية للرؤية الوطنية خاصة فيما يتعلق بإنتاج وتوطين العلوم والمعارف، والتى بدأ تنفيذها فى عام2016 م وذلك على النحو التالى:

– **رؤية الإستراتيجية:** تتمثل رؤية الإستراتيجية فى بناء مجتمع علمي مصري يعتمد في البناء والتنمية على أجيال دائمة التعلم، تنتج المعرفة وتستخدمها لتقديم حلول علمية عملية لمشكلات المجتمع، وتصدر المعرفة في إطار منظومة داعمة للإبتكار، محفزة لإقتصاد مبني على المعرفة.

– **رسالة الإستراتيجية:** تتمثل رؤية الإستراتيجية فى تهيئة بيئة مشجعة للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها بكفاءة وفعالية وخلق جو من المنافسة العلمية المبنية على التميز، لزيادة معدل نمو الإقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة ترتقي بالمجتمع ورفاهيةالإنسان.

– **القيم الحاكمة للإستراتيجية القومية للبحث العلمي والإبتكار وهي:**

1. **الحرية الإكاديمية:** المحافظة علي إستقلالية الجامعات لإتخاذ قراراتها فيما يخص منظومة البحث العلمي بها، وإطلاق حرية البحث العلمي بما لا يتنافي مع القيم الأخلاقية.
2. **الشفافية والأمانة العلمية:** التعامل الأمين والواضح والصادق مع كل ما يتعلق بعملية البحث العلمي، مراعاة حقوق النشروالملكيةالفكرية والقيم الأخلاقية للبحث العلمي.
3. **العمل الجماعي:** لتعظيم الإستفادة والمردود من منظومة البحث العلمي.
4. **الإبداع:** تشجيع الإبداع والحلول الإبتكارية في مجالات البحث العلمي.
5. **التكامل:** التوافق المتبادل بين الجامعات بعضها البعض وبينها وبين المراكز البحثية.
6. **التفرد:** الدور الريادي للجامعة والذي يعكس الهوية الخاصة لها.

7. **الإستدامة**: تنمية عوائد البحث العلمى سعياً لتطبيق التنمية المستدامة.
8. **المسؤلية الإجتماعية**: توظيف نواتج البحث العلمي لمواجهة التحديات المجتمعية المزمنة والطارئة (**وزارة التعليم العالى والبحث العلمى**، 2019).

5 . جامعة القاهرة الدولية:

تم انشاء جامعة القاهرة الدولية بهدف الانتقال بالتعليم العالى نحو العولمة وتحقيق التميز التعليمى، وتم صياغة **رؤية** الجامعة على النحو التالى « أن تكون جامعة القاهرة الدولية محور إقليمى لخلق المعرفة واستغلالها فى المجالات الاستراتيجية الاساسية بهدف ايجاد حلول متطورة للمشكلات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التركيز على التميز المعرفى والابتكار»، أما عن رسالة الجامعة فهى»التميز فى مجال خلق المعرفة والابتكارات واستغلالها فى مجالات العلوم التطبيقية والاجتماعية والاقتصادية بما يؤدى لتطوير خدمات تعليمية وبحثية قائمة على بناء منظومة من العلاقات المتكاملة مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأكاديمية والمهنية، لضمان الملائمة بين المناهج وتطوير المهارات التعليمية لبناء وتنمية رأس المال البشرى، وكذلك لتطوير البحوث ذات الصلة بالمشكلات المحلية والعالمية والتى تعيد مصر إلى خارطة البلدان الصناعية والإبداعية والبلدان المنتجة للتكنولوجيا، وتحقيق الإكتفاء الذاتى وتحسين أوضاعها الإقتصادية، وإحياء أهميتها الإستراتيجية الإقليمية والعالمية (**جامعة القاهرة الدولية**، 2019).

الأهداف الأساسية من انشاء جامعة القاهرة الدولية:

- تقديم نظام تعليمى متميز يعتمد بشكل رئيسى على خلق برامج مشتركة مع جامعات دولية مميزة فى مجالات العلوم المختلفة.
- جذب الطلاب المتميزين المحليين والدوليين عن طريق تقديم خدمة تعليمية مميزة ومرتبطة بتحديات الواقع العالمى وتساهم فى تنمية وتطوير مهارات الطلاب المختلفة ومهارات التعلم والتطوير الذاتى.

- تطوير أطر تعاون متكاملة بين الجهات الأكاديمية والمهنية المحلية والدولية، بما يسمح بالممارسة العملية وتفعيل التطبيقات العملية للنواحى العلمية بهدف إثراء البيئة التعليمية، وتوفير تعليم مرتبط بالواقع وذلك إستجابة لمتطلبات التحول لجامعات عالمية المستوى.
- تطوير برامج أكاديمية ومهنية مستدامة تساعد على النمو المستقبلى والتحسين المستمر فى الجودة.
- تقديم خريجين فى مجالات العلوم المختلفة يكون لديهم المهارات والمعارف اللازمة ليصبحوا مواطنين متميزين فى مجتمعاتهم، باحثين بشكل متواصل عن فرص التعلم والنمو ورواد أعمال فى مجالات العمل المختلفة.
- الإهتمام بالبحث العملى المرتبط بالواقع (Relevant Research) بهدف جذب الشراكات فى المشروعات البحثية والمنح التمويلية البحثية.
- خلق وتدعيم ثقافة تُدعم التعليم المتميز فى كافة البرامج والوحدات الإدارية، والتأكيدعلى قيم الابداع والعمل الجماعى.

الأهمية القومية من انشاء جامعة القاهرة الدولية:

- اتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية ودون تمييز فى إطار نظام مؤسسى، وكفء وعادل ومستدام، ومرن عن طريق إنشاء برامج تعليمية بشراكات دولية وإقليمية مع مؤسسات التعليم العالى ذات الاعتماد الأكاديمى الذى يضمن تحسين جودة نظام التعليم العالى المصرى، وتحسين درجة التنافسية فى تقارير التعليم العالمية بما يتوافق مع النظم العالمية للتعليم الجامعى كهدف من أهداف التعليم وفقاً لرؤية مصر 2030.
- تُعد هذه البرامج طلاب مرحلة البكالوريوس لبيئة العمل العالمية بما يحقق زيادة فرص التنافس للخريجين فى سوق العمل العالمى ويقلل من معدلات البطالة ويزيد من معدلات التوظيف فى المجتمع المصرى مما يساهم فى زيادة الناتج القومى بشكل مباشر وغير مباشر.

- تجذب البرامج الأكاديمية التى تم إداراجها وتطويرها فى جامعة القاهرة الدولية الدارسين الوافدين من مختلف انحاء العالم مما يزيد من فرص التبادل العلمى والاطلاع على ثقافات متعددة ويخلق بيئة تعليمية عالمية.
- تدعيم دور القوة الناعمة للسياسة المصرية فى المحيطين الإقليمى والعالمى، حيث من المتوقع أن يقوم خريجو برامج الفرع الدولى من الوافدين بدورهم كسفراء غير رسميين فى دعم الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع العديد من دول العالم (جامعة القاهرة الدولية، 2019).

الأهمية القومية لجامعة القاهرة الدولية فى مجال البحث العلمى:

- مواجهة مشاكل الهياكل التقليدية للجهات البحثية عن طريق خلق فرق عمل بحثية ومراكز تميز بحثية قائمة على البحوث البينية، الأمر الذى يؤدى لخلق المعرفة واستغلالها وتعظيم الاستفادة من رأس المال الفكرى.
- ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الإبتكار بأولويات الدولة عن طريق اختيار المشروعات البحثية ومراكز التميز وفقاً لخطة أولويات الدولة ولعلاج مشكلاتها الخاصة بالاستدامة وكذلك دعم خطة الدولة فى تنمية كوادر بحثية فى مجالات العلوم تربط الابتكار والمعرفة وتطبيقاته بالأهداف والتحديات الوطنية، وذلك عن طريق إنشاء مراكز بحثية تخدم أولويات الدولة وفقاً لرؤية مصر 2030 فى مجالات: الطاقة والمياه والصحة والزراعة والغذاء والبيئة والتطبيقات التكنولوجية وعلوم المستقبل والصناعات الإستراتيجية والتعليم والأمن القومى والسياحة والإعلام والتسويق والاستثمار.
- تدعيم النشر الدولى فى دوريات علمية ذات تأثير عالى، عن طريق دعم البحث العلمى ووضع خطة بحثية طويلة الأجل وتدعيم فرق العمل البحثية لزيادة الإنتاج البحثى ورفع جودته.

خصائص الطلاب المقبولين: تستهف جامعة القاهرة الدولية الطلاب المتميزين محلياً ودولياً، حيث يتوقع ان تجذب البرامج الدولية الطلاب المتميزين من كل من

الدول العربية والأفريقية والأسيوية ودول الإتحاد الأوروبى، وتخطط الجامعة لتقديم منح دراسية ممولة بالكامل لعدد من الطلاب المتميزين فى المرحلة الثانوية وذلك تحقيقا للدور المجتمعى والعالمى للجامعة كجزء أساسى من التوجه الاستراتيجى واثراء البيئة التعليمية عن طريق التنوع الثقافى والعلمى للطلاب.

مصادر تمويل جامعة القاهرة الدولية: تتبنى جامعة القاهرة الدولية سياسة تمويلية تهدف إلى التحول التمويلى من نظام يرتكز على التمويل الحكومى إلى نظام يرتكز على مردود المخرجات المعرفية كمصدر أساسى للتمويل،وتتمثل هذه المصادر بشكل مجمل فى:

- الرسوم الدراسية التى يدفعها الطلاب كمصدر اساسى فى تمويل كامل أنشطة الجامعة التعليمية عن طريق خلق برامج تعليمية مستدامة.
- الشراكة مع مؤسسات مدنية وصناديق إقراض ومساعدات للطلبة المحتاجين عن طريق عمل وحدة دائمة لجمع التمويل والتبرعات (Fund Raising Unit).
- النشاط البحثى والتطويرى يتم تمويله بشكل أساسى عن طريق منح حكومية، ووقفيات، وبالشراكة البحثية مع القطاع الصناعى والتمويل البحثى من خلال المنح البحثية الدولية والشراكة مع مؤسسات بحثية عالمية فى مشروعات بحثية ممولة بمنح مختلفة، وكذلك عن طريق الإستثمار من أجل تحويل المخرجات البحثية ومخرجات حاضنات المشروعات إلى مدخلات تمويلية للجامعة (جامعة القاهرة الدولية، 2019).

البرامج الأكاديمية بجامعة القاهرة الدولية:

- تتبنى جامعة القاهرة الدولية بنية هيكلية جديدة وفريدة فى مصر حيث تم إعداد التصور الهيكلى للجامعة بنظام جامعة البرامج.
- اعتمدت البرامج الأكاديمية فى تصميمها على الإستراتجيات الحديثة فى التدريس واستخدام الأساليب المتطورة من أساليب التعلم الذاتى واستخدام الفصول الدراسية الديناميكية.

- تعتمد جامعة القاهرة الدولية على حزمة من البرامج الدولية المتميزة وهى برامج العلوم الهندسية، برامج علوم الأرض، برامج الفيزياء المتقدمة، برامج العلوم السياسية والإقتصاد، برامج العلوم المالية والإدارية، برامج علوم القانون، برامج العلوم البيولوجية وبرامج العلوم الإنسانية.
- لاتوجد كليات بجامعة القاهرة الدولية، حيث تقوم الجامعة على البرامج العلمية المشتركة مع الجامعات الأجنبية،وقد قامت الجامعة بعمل شراكات مع جامعات عالمية فى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية والصين والمنظمات الدولية.

وتوجد جامعة القاهرة الدولية فى مدينة 6 أكتوبروسوف تبدأالدراسة فى بعض البرامج بشكل مبدئى يناير2020 وباقى البرامج فى سبتمبر 2020م (**جامعة القاهرة الدولية، 2019**).

6 . مشروع مصر القومى للنهضة العلمية (مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا):

صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 161 لسنة 2012 بإنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا مشروع مصر القومى للنهضة العلمية وجاء فى مادته الأولى "تنشأ مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، مؤسسة علمية بحثية، ذات شخصية اعتبارية عامة مستقلة، غير هادفه للربح "مشروع مصر القومى للنهضه العلمية" مقرها الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة ويجوز أن تنشئ لها فروعاً أخرى "وجاء فى مدته الثانية "تهدف مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا الى تشجيع البحث العلمى والابتكار والعلوم وتسهم فى توفير التخصصات العلمية الحديثة، ودعم التطبيقات العلمية للأبحاث وخدمة التعليم والبحث العلمى والإنتاج وتخضع المدينة لهذا القانون وللوائحها الداخليه الخاصه بها المعتمدة من رئيس مجلس الوزراء، وتتكون المدينة من خمسة هياكل أساسية مترابطة لكن لكل منها مهمة منفصلة، وتهدف المدينة بمكوناتها الخمسة الى تحقيق المشاركة الفعالة فى علوم القرن الحادى والعشرين بهدف النهوض بالتكنولوجيا المحلية ودفع الإنتاجية القومية لترقى الى المستوى العالمى، وهذه المكونات الخمسة تشمل:

1 . "الجامعة" للتأهيل فى المجالات الحديثة للعلوم والهندسة.

2. "المعاهد البحثية المتميزة" فى المجالات المرتبطة بالبحث العلمى وبحوث التطوير فى العلوم والتكنولوجيا.
3. "هرم التكنولوجيا" لنقل التكنولوجيا إلى الاسواق العالمية.
4. "الأكاديمية" لإعداد الطلاب الموهوبين فى مرحلة ماقبل الجامعة.
5. "مركز الدراسات الإستراتيجية" لتقييم الفوائد والمخاطر ذات الصلة للمشاريع القومية الكبرى (مشروع مصر القومى للنهضة العلمية، 2018).

7 . قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 23 لسنة 2018م:

صدر قرار رئيس الجمهورية بإصدار القانون رقم 23 فى 21 ابريل لسنة 2018 م، حيث يعمل بأحكام هذا القانون فى شأن حوافز العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، وتسرى أحكامه على هيئات التعليم العالى والبحث العلمى.

ويخول القانون لهيئات التعليم العالى والبحث العلمى مايلى:

1. إنشاء أوديه للعلوم والتكنولوجيا وحاضنات تكنولوجية تهدف إلى تعزيز الابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتسويقها بالتعاون بين الجهات المعنية المحلية والدولية وذلك لدعم الاقتصاد المبنى على المعرفة وللوصول إلى منتجات محلية الصنع.
2. ويخول القانون أيضاً لهيئات التعليم العالى والبحث العلمى منفردة أو بالإشتراك مع الغير إستغلال البحوث العلمية للنهوض بالمجتمع وتوفير موارد ذاتيه لها للنهوض بأغراضها فى مجالات البحث العلمى والتنمية وخدمة المجتمع.
3. يخول القانون لهيئات التعليم العالى والبحث العلمى تأسيس شركات بمفردها أو بالإشتراك مع الغير فى مجال تخصصها البحثى بهدف استغلال مخرجات البحث العلمى.
4. يعفى القانون هيئات التعليم العالى والبحث العلمى من أداء الرسوم الجمركية والضرائب على الأدوات والاجهزة والموارد المستورده اللازمة لتنفيذ مشروعاتها البحثية، كما يعفى القانون مكافآت الفرق البحثية لمشروعات البحث العلمى

والتطوير التى يتم الموافقة عليها من جانب السلطه العلمية المختصة من جميع أنواع الضرائب والرسوم إذا تم تمويل المشروع من منح خارجية وفقاً للقواعد المعمول بها فى هذا الشأن.

5. وحرصاً على تشجيع الشركات على تمويل مشروعات البحث العلمى يقرر المشرع لها الحق فى احتساب هذا التمويل ضمن مصروفاتها وتكاليفها عند حساب الوعاء الضريبى لضريبة الأرباح الصناعية والتجارية، وذات الحكم يسرى على الأفراد الذين يقومون بتمويل هذه المشروعات حيث يتم خصم هذا التمويل من صافى الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل.

وقد وافق مجلس الوزراء على إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وأوضحت وزارة التعليم أن اللائحة التنفيذية تنص على إنشاء لجنة بالوزارة المختصة تسمى لجنة شئون أودية العلوم والتكنولوجيا والحاضنات التكنولوجية والشركات برئاسة أحد نواب الوزير المختص وعضوية عدد كافٍ من ذوى الخبرة فى مجالات القانون والمحاسبة والاستشارات وكافة التخصصات ذات الصلة، وتختص بدراسة الطلبات المقدمة لإنشاء الأودية والحاضنات التكنولوجيه، ومخاطبة الجهات ذات الشأن (**قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، 2018 م**).

8 . قانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والإبتكار رقم 150 لسنة 2019:

وقد صدر القانون برئاسة الجمهورية فى 22أغسطس 2019 م بهدف دعم البحث العلمى والتكنولوجيا والابتكار وتمويله وتحفيزه، والربط بين البحث العلمى وتنمية المجتمع، وذلك من خلال الأولويات التى تحددها الدولة للبحث العلمى، وللهيئة أن تتخذ من الإجراءات مايضمن تحقيق أهدافها وذلك بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية (**جمهورية مصر العربية، 2019**).

وبالرغم من الجهود والمبادرات التى تم عرضها إلا أنها لم يخطط لها تخطيطاًجيداً ولم يتم تقيمها، ولا تنبع من استراتيجية واضحة سواء على المستوى الحكومى أو المؤسسى وغياب الرؤية التربوية الشاملة والإعتماد على الإصلاح الجزئى، دون السعى

نحو التغيير البنيوى فى سياسة التعليم وفلسفته واهدافه، مما يؤدى إلى ضياع جهود الإصلاح التعليمى والتربوى (**شبل بدران وكمال نجيب، 2016، 109**).

ثانياً: التحديات التى تواجه تطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية:

تطور نظام التعليم العالي فى مصر على مدى السنوات الخمسين الماضية من جامعة واحدة حكومية (جامعة القاهرة) وجامعةخاصة واحدة (الجامعة الأمريكية) إلى11 جامعة حكومية إضافية حتى أواخر الثمانينات، وقد وصل حالياً إجمالي عدد الجامعات فى الوقت الحالى إلى 52 جامعة تتكون من 26 جامعة حكومية و26 جامعة خاصة، وبتحليل تخصص الكليات بالجامعات الحكومية تبين أن الكليات العلمية (العلوم الطبيعية والهندسية والطبية والزراعية) تمثل٪51.6 فى حين أن الكليات النظرية (العلوم الإجتماعية واالعلوم الإنسانية) تمثل ٪48.8 من جميع الكليات (**وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، 2019**).

وتواجه مصر العديد من التحديات التى تقف عقبة أمام تطوير جامعاتها الحكومية لتصبح جامعات عالمية ومن أهم هذه التحديات:

(1) **ضعف البحث العلمى**: ان نظام البحث العلمي في مصر يعاني الكثير من نقاط الضعف منها:

– ضعف إعداد البحث العلمي وتقييمه، والخلل الكبير في سياسات التعليم العالي، وإساءة تفسير العلاقة بين منظومة البحث العلمي وعملية صنع القرار السياسي (**علام محمد حمدان، 2015، 73**).

- إفتقارالبحث العلمى بالتعليم العالى المصرى وبالجامعات المصرية للخطط العلمية نتيجة غياب خطط إستراتيجية جيدة للدولة، ينبثق منها إلتزامات بحثية يمكنها الإسهام فى تنمية المجتمع بقطاعاته المختلفة، فهناك إنفصال شبه تام بين ما تريده الدولة ومؤسساتها أن تنهض به لخدمة أغراض التنمية وحاجات المجتمع من جهة وبين ماتقوم به الجامعات من أنشطة بحثية من جهة أخرى، حيث أكثر بحوثها إنتشاراً

بحوث لمجرد الترقية، تهتم بجانب الفكر أكثر من إهتمامها بالجوانب التطبيقية، كما يغلب عليها الطابع الفردى وبعيدة عن رؤية المجتمع ومشكلاته وحاجاته (**محرم الحداد،2016، 193**)، ورغم الزيادة في عدد البحوث العربية المنشوره في دوريات عالمية محكمة خلال السنوات الثلاثين الماضية فإن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الإبتكار فجله تطبيقي (٪90) وقله منه تتعلق بالبحوث الأساسية، لان من السمات الاساسية للجامعات العالمية الكبري التوازن، ولو نسبياً، في ما تنتجه من علم ومعرفة من حيث الكم والنوع معاً (**سعيد الصديقى، 2014،30**)

- ضعف قدرة الجامعات المصرية على الإندماج مع مؤسسات المجتمع لإيجاد صيغ بديلة لتمويل حركة البحث العلمى بها، كما أن العكس يحدث أيضاً حيث هناك غياب شبه تام لمؤسسات المجتمع فى دعم حركة البحث والتطوير داخل الجامعات المصرية والمساعدة مع الحكومة فى تمويلها (**سماح زكريا محمد، 2013، 69**)
- عجز التعليم عن ملاحقة المعارف الحديثة والتطورات التكنولوجية حتى مع الموارد المالية المتاحة حالياً، مع ضعف قدرة الجامعات فى أن يكون لها دوراً بارزاً فى إنتاج المعرفة ونشرها وإستخدامها أو تطبيقها، الامر الذى يؤثر على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى رغم قناعة الحكومة بأهميته، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف الإستثمارات فى مجال البحث العلمى فى الجامعات حيث الإنفاق عليه فى تناقص نسبى مستمر، مع الانفصال شبه التام بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإقتصاد القومى، الأمر الذى يؤثر على خدمة التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد، وإنخفاض القدرة على المنافسة العالمية (**محرم الحداد،2016، 186**)
- وتدنى مستوى مصر فى جميع مؤشرات التنمية فى العلوم والتكنولوجيا،حيث أن نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير فى مصر ٪0.61 من الدخل القومى، مقارنة ب ٪4.6 فى كوريا الجنوبية، و٪3.2 فى اليابان، و٪2.1 فى الصين، و٪4.5 فى اسرائيل كما هو مبين فى الجدول التالى رقم (4)، وقد انعكس ذلك بالسلب على براءات الإختراع المسجلة، وعدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان، وعدد الأبحاث

المنشورة فى المجلات العالمية كما هو مبين فى الجدول المذكور سابقا (World Bank. 2019).

ويتضح مستوى مصر فى مؤشرات التنمية فى العلوم والتكنولوجيا فى الجدول التالى رقم(4)

جدول رقم (4)

مؤشرات التنمية فى العلوم والتكنولوجيا

الدولة	نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير من الدخل القومى (2017)	براءات الإختراع المسجلة (2017)	عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان (2017)	عدد الأبحاث المنشورة فى المجلات العالمية (2016)
مصر	0.61٪	2.452	669	10.807
كوريا الجنوبية	4.6٪	204.775	7.514	63.063
اليابان	3.2٪	318.479	5.305	96.536
الصين	2.1٪	1.381.594	1.235	426.185
اسرائيل	4.5٪	7.813	8.250	11.893

المصدر: (World Bank. 2019)

(2) زيادة الطلب على التعليم الجامعى:

تعانى الجامعات المصرية من زيادة مطردة فى أعداد الطلاب المقبولين بها، كما يتضح فى الجدول التالى رقم (5).

جدول رقم (5)

الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والأزهر والجامعات الخاصة

(2018 /17 – 2013 /12)

الجامعات	17/2018	16/2017	15/2016	14/2015	13/2014	12/2013
أجمالى الجامعات الحكومية الخاصة	2382921	2429120	2368441	2161961	3367900	1714123
إجمالى الجامعات الحكومية	2212486	2274285	2230314	1946787	1688950	1654455
إجمالى الجامعات الخاصة	170435	154835	138127	110859	111522	59668

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2019)

يتضح من الجدول السابق رقم (5) زيادة أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية والخاصة من عام 2013/ 12 وحتى عام 2018/ 17 وذلك بنسبة قدرها ٪39، وقد زاد عدد الطلاب المقيدين فى خلال نفس الفترة الزمنية بنسبة ٪33.7 فى الجامعات الحكومية، أما الجامعات الخاصة فقد بلغت نسبة الزيادة فى نفس الفترة الزمنية ٪185.6، ولا شك أن هذا التكدس الطلابى ينعكس أثره سلباً على مستوى الأداء التعليمى، سواء بالنسبة للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس إذا ماوضعنا فى الإعتبار أزمة التمويل وتراجع دور الدولة فى الإنفاق على التعليم، حيث مازال يعتمد فى تمويلة على ميزانية الدولة مع محدودية دور القطاع الخاص والأهلى ودور المؤسسات الصناعية والمالية فى عملية التمويل ودون الإستفادة بموارد المحليات الحكومية (**محرم الحداد، 2016، 188**).

(3) ضعف حجم الإنفاق العام على التعليم الجامعى:

تعانى مصر من إنخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم العالى كما يتضح من الجدول التالى رقم (6) والذى يوضح أن الإنفاق العام على التعليم العالى كنسبة سواء من إجمالى الانفاق العام أو من إجمالى الإنفاق على التعليم كانت آخذة فى التناقص خلال الفترة من عام 2013/ 2012 وحتى عام 2019/ 2018، وهذا رغم زيادة الطلب على التعليم العالى سواء الحكومى أو الخاص كما إتضح سابقاً، ويدل ذلك على تراجع دور الدولة فى زيادة الإنفاق على التعليم. وهذا الإنفاق العام يُعد أدنى إنفاق فى بلدان العالم، ولاشك أن تراجع دور الدولة فى الإنفاق على التعليم يعبر عن أولوية التعليم على أجندة الخطاب السياسى والتربوى للدولة (**شبل بدران وكمال نجيب، 2016،111**) كما هو مبين من الجدول التالى رقم (6)

جدول رقم (6)

تطور الإنفاق الحكومى على التعليم العالى كنسبة من إجمالى الإنفاق العام والإنفاق على التعليم فى مصر

السنة	نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم العالى إلى إجمالى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم العالى إلى إجمالى الإنفاق على التعليم	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالى الإنفاق العام
2013/2012	3.0٪	26.4٪	11.3٪
2014/2013	2.6٪	22.4٪	11.7٪
2015/2014	2.5٪	21.2٪	12.0٪
2016/2015	2.5٪	24.4٪	11.5٪
2017/2016	2.3٪	21.8٪	10.7٪
2018/2017	2.1٪	24.1٪	8.9٪
2019/2018	1.9٪	22.9٪	8.1٪
المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء (2019)			

(4) ضعف نظم حوكمة الجامعات المصرية:

- إن الجامعات الأفضل في العالم هي التي يقودها رؤساء يجمعون بين المهارات الإدارية الجيدة وسيرة بحثية متميزة، إلا أن الأساليب التقليدية التي لا تزال تسيطر علي أساليب تعيين رؤساء الجامعات في مصر والتي يهيمن عليها عنصر الولاء بمختلف ألوانه وتهميش عاملي الكفاءة والرؤية الإستراتيجية سيعوق كثيراً تقدم هذه الجامعات، ولا تزال المركزية البالغة فى حوكمة التعليم العالى المصرى تشكل عقبة خطيرة أمام الكفاءة المؤسسية، وبالتالى أمام القدرة التنافسية للبلد (**التعليم العالى فى مصر، 2010، 113**)، مما يؤدي إلي ضعف الإستقلال الذاتي للجامعات، حيث تدار مؤسسات التعليم العالي كإمتداد للسلطة والدولة (**شريف محمد شريف، 2012،95**).

(5) **عدم توافر الباحثين المؤهلين: تعانى مصر من إنخفاض أعداد** الباحثين المؤهلين تأهيلاً عالياً. وتحتل مرتبة متأخرة من حيث معدل عدد الباحثين لكل مليون نسمة؛ حيث يوجد 669 باحثاً لكل مليون نسمة فى عام 2017 (World Bank. 2019).

(6) **عدم التوازن بين التخصصات الأكاديمية:** يُعد العدد المرتفع للطلبة الذين يلتحقون سنوياً بالتخصصات الاجتماعية والانسانية أحد المؤشرات الأساسية علي ضعف الإهتمام بالدراسات العلمية،وبالاشارة إلى التخصصات العلمية للطلبة المقيدين بالجامعات المصرية، كانت أكبر نسبة من الطلاب المقيدين في مجال العلوم الإجتماعية ٪50 تليها ٪24.9 في العلوم الإنسانية، أما مجال العلوم الطبيعية يمثل نسبة ٪4.1 من الطلبة المقيدين، ومجال العلوم الطبية والصحية نسبتهم٪11.1 و٪6.3 في الهندسية، و٪3.4 في العلوم الزراعية والبيطرية، ومن الملاحظ انخفاض نسب الطلاب المقيدين فى الكليات ذات التخصصات العلمية والتى تعد أساس لصناعة المستقبل في الكثير من المجالات الصناعية والزراعية للبنية التحتية في مصر مع وجود عدد كبير فى الكليات ذات التخصصات النظرية، وبدراسة تخصصات خريجي الجامعات الحكومية جاءت النتائج انعكاسا على الطلبة المقيدين حيث كانت نسب الطلاب الخرجيين في مجال العلوم االجتماعية تليها العلوم الإنسانية بنسب ٪50.2، ٪24.9 على التوالي في حين النسبة القليلة للخريجين في كليات العلوم والتكنولوجيا وكانت فى العلوم الطبية ٪11.1 تليها العلوم الهندسية ٪6.3 والعلوم الطبيعية٪4.1 وأخيرا العلوم الزراعية ٪3.4وهذا ينعكس سلبياً علي التطور التكنولوجي والعلمي لان من السمات الاساسية للجامعات العالمية الكبري التوازن، ولو نسبياً، في ما تنتجه من علم ومعرفة من حيث الكم والنوع معاً (**وزارة التعليم العالى والبحث العلمى**، 2019، 9).

(7) **هجرة الباحثين المتميزين:** وفى مصر أدى قصور وأزمة منظومة البحث العلمى إلى جعل الجامعات المصرية بمثابة مؤسسات طاردة للكفاءات البحثية المتميزة المبدعة، وأصبحت سبباً أساسياً فى إرتفاع حجم ظاهرة نزف العقول أو هجرة الأدمغة

(Brain Drain) (**سماح زكريا محمد،2013، 70**) فالعقول العربية المهاجرة التي تبدع في الخارج في مختلف الفروع العلمية هي بمنزلة (أصول قابلة للإسترداد) (Recover-able Assists (من قبل دولها إذا أوجدت لها بيئة معرفية حاضنة، وتمثل في هذا الجانب كل من الصين وكوريا الجنوبية أمثلة ناجحة يحتذي بها؛ حيث اتبعت ما يسمي (تداول الأدمغة) (Brain Circulation) أو كسب العقول (Brain Gain) لإستعادة عقولهما التي هاجرت في فترات سابقة للدراسة في أمريكا الشمالية وأوربا، فيجب تشجيع علماء مصر الذين هاجروا علي العودة إلي العمل في الجامعات المصرية مع توفير الإمكانيات اللازمة لإستثمار عطائهم العلمي.

(8) **معضلة لغة البحث العلمى**: ان الباحثين في الجامعات العربية والمصريةالذين يطمحون الي وضع جامعاتهم علي خريطة الجامعات الكبري في العالم وتعزيز تأثيرهم العلمي ليس لهم خيار آخر غيرنشر أبحاثهم باللغة الإنجليزية، فقد اصبحت اللغة الإنجليزية اليوم بلا منازع لغة مشتركة للتواصل العلمي والأكاديمي بحكم أمر الواقع علي المستوي العالمي، وليست وسيلة للهيمنة الثقافية أو سمو هوية علي أخري، حتي تستعيد اللغة العربية مكانتها العالمية وهذا لن يتم إلا إذا وصلت الدول العربية إلي الريادة العالمية في مجال العلم والمعرفة.

وفى مصر نجد أنإكتساب اللغات الأجنبية فى مؤسسات التعليم الجامعى المصرى ضعيف، حيث يشكل إكتساب اللغة الاجنبية جزءاً من المنهج فى غالبية البرامج الاكاديمية، مما يؤدى إلى صعوبة تعامل الطلاب المصريين مع برامج دراسية أكثر تدويلاً أو الحصول على فرص للدراسة بالخارج (**اميمة حلمى مصطفى، 2015، 47**).

(9) ضعف أنشطة تدويل الجامعات المصرية: لاتوجد على المستوى الحكومى فى مصر سياسة عامة صريحة ومتكاملة بشأن تدويل التعليم الجامعى؛ إذ أن الجهود المبذولة حالياً فى مصر لتدويل التعليم الجامعى محدودة ومتفاوته وفقاً لأنواع المؤسسات ولا تنبع من إستراتيجية واضحة سواء على المستوى الحكومى أو المؤسسى،، ولايوجد إطار قومى أو خطة قومية معتمدة على مستوى الوزارة لزيادة الصلة الدولية والقدرة التنافسية

الدولية لنظام التعليم العالى بها (**أميمة حلمى مصطفى**،2015، 46)، وأن نظام التعليم فى مصر لم يُعد مناسباً لمتطلبات العصر وتحدياته (**محمد أمين الفقى**، 2016، 203).

المحور الرابع: آليات وإجراءات مقترحة للإستفادة من خبرة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين لتطوير الجامعات الحكومية في مصر لتصبح جامعات عالمية

يجب أن تضع مصر هدف تطوير جامعات عالمية على قمة أجندتها السياسية، فهو مشروع أمة، مما يتطلب تضافر مختلف الجهود الحكومية والمدنية لتحقيق هذا الهدف، والعمل على أن تكون مصر بوابة التعليم العالى للدول العربية والأفريقية كما كانت من قبل وذلك من خلال توسيع برامجها التعليمية عبر الحدود للوصول الى دول الخليج والدول العربية، بفتح جامعات مصرية فى هذه الدول، والتأكيد على تحقيق هدف رئيسى يتمثل فى جعل مصر مركزاً أكاديمياً للتعليم العالى فى العالم العربى، ولتحقيق ذلك **يجب ان تتبنى مصر بعض السياسات لتحويل بعض جامعاتها الحكومية لتصبح جامعات عالمية ومن هذه السياسات مايلى:**

- أن تقدم الحكومة المصرية الدعم الوفير لعدد من الجامعات الحكومية المتميزة من بين الجامعات القائمة بناءً على معايير الأداء لهذه الجامعات وذلك من خلال إستخدام معايير واضحة وشفافة لإنتقاء هذه الجامعات، على أن يوجه هذا الدعم الوفير لتحسين البرامج الأكاديمية وتدويلها، وتحديث البنية التحتية خاصة فيما يتعلق بالمعامل والتقنيات الحديثة، وتدعيم البحوث الأساسية والتطبيقية.
- أن تتبنى الحكومة المصرية سياسات دمج بعض الكليات والجامعات الحكومية القائمة لخلق مؤسسة جديدة قادرة على الإستفادة من التآزر والتعاون الذى يخلقه الجمع بين الموارد البشرية والمادية للمؤسسات التى تم دمجها. وهذا يستدعى إجراء التخطيط والدراسات لمعرفة جدوى الدمج وتلافى المخاطر التى يمكن أن تنتج من سياسة الدمج.
- العمل على إيجاد مصادر تمويل وبدائل مختلفة لتحقيق وفرة فى موارد الجامعات المستهدفة لتصبح جامعات عالمية، وزيادتها من خلال مصادر حكومية وغير

حكومية، وهذا يستلزم إعطاء الجامعات مزيداً من الإستقلالية فى إدارة شئونها الإدارية والمالية.

- إنشاءوحدة مركزية لرصد وتقييم ومتابعة المبادرات الحكومية لتطوير جامعات عالمية وإصلاح التعليم العالى.
- تطوير نظم الحوكمة مما يساعد على تحسين الجودة فى الجامعات المصرية وجعلها أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمى.
- يجب ان تحدد الجامعات مجالات البحث والتدريس التى سوف تركز عليها، على أن تكون هذه المجالات وثيقة الصلة بإحتياجات الدولة وأولوياتها المتعلقة بالتطوير الإجتماعى والإقتصادى.
- زيادة المخصصات المرصودة للتعليم العالى فى الموازنه العامة وإيجاد الموارد اللازمة التى تكفل تطوير منظومة التعليم العالى، من أجل الإرتقاء به وتحسين جودته.
- رفع معدل الإنفاق على البحث العلمى ليواكب المعدلات العالمية.
- تبنى خطة إستراتيجية قومية للنهوض بالبحث العلمى وتطويره، والتحول من البحث للإستهلاك إلى البحث من أجل الإستثمار والتنمية، وتوجيه إعداد أبحاث الماجستير والدكتوراة وأبحاث الترقية نحو الجانب التطبيقى، وربط هذه البحوث بخطط التنمية وإحتياجات المجتمع.
- توثيق الصلة بين البحوث التطبيقية وقطاعات الإنتاج والخدمات، وإجراء البحوث داخل القطاعات الخدمية والإنتاجية.
- توفير الإمكانيات اللازمة للنهوض بالبحث العلمى فى مصر، وتحديد أهدافه وأولوياته على أساس الدراسة العلمية والتقييم الموضوعى لأوضاع التعليم الجامعى وللواقع الإجتماعى والإقتصادى، وأن يوجه إلى قضايا ومشكلات المجتمع وخدمة قضايا التنمية.

- العمل على إيجاد تصنيف محلى للجامعات المصرية فى ضوء معايير موضوعية، وذلك لخلق نوع من المنافسة بين الجامعات المصرية تمهيداً لتحسين ترتيبها فى التصنيفات العالمية.
- دعوة العلماء المصريين بالخارج إلى العودة للعمل فى الجامعات المصرية وان توفر مصر البيئة المعرفية الحاضنة لهم مع توفير الإمكانيات اللازمة لاستثمار عطائهم العلمى.
- إعادة النظر فى المهام الملقاة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وزيادة الإهتمام بالأوقات المخصصة للبحث العلمى.
- الاهتمام بالبحوث الأساسية والتطبيقية، وتقديم الدعم الحكومى لمستلزمات هذه البحوث.
- إضفاء الطابع الدولى على منظومة التعليم الجامعى المصرى وتبنى سياسات التدويل التى تستهدف تحقيق التفوق والتميز الأكاديمى للجامعات المصرية بفعالية وذلك من خلال:

- تشجيع الجامعات المصرية لعمل شراكات أكاديمية وبحثية مع الجامعات المتميزة عالمياً.
- تدويل المقررات الدراسية من خلال تدريسها باللغة الإنجليزية.
- جذب الطلاب الدوليين للدراسة بالجامعات المصرية والتركيز على تخصصات مطلوبة دولياً.
- التوسع فى برامج تبادل الطلاب واعضاء هيئة التدريس بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية.
- التوسع فى دراسة اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية والتى تُمكن أعضاء هيئة التدريس من إجراء البحوث المشتركة والبعثات الخارجية.
- دعوة أعضاء التدريس من ذوى الشهرة العالمية للجامعات المصرية لتقديم خبراتهم الأكاديمية والبحثية، مما يوفر خبرة دولية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية النشر العلمى فى الدوريات المصنفة فى قواعد البيانات العالمية.
- ربط تمويل البحوث الجامعية بمعدلات النشر الدولى فى المجلات العالمية.
- تفعيل برامج التنمية المهنية لاعضاء هيئة التدريس فى مجال النشر العلمى من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل لتدريبهم على إختيار الدوريات العالمية المناسبة لنشر بحوثهم.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على النشر العلمى بتقديم المكافآت والحوافر المالية لأعضاء هيئة التدريس الذين ينشرون أبحاثهم فى دوريات علمية ذات معامل تأثير مرتفع.

- **إستحداث «وحدة للتدويل» داخل كل جامعة من الجامعات المستهدفة لتصبح جامعات عالمية، على أن يكون من بين مهام هذه الوحدة مايلى:**

- تذليل العقبات والمشكلات للطلاب الدوليين ومساعدتهم على الدمج مع الطلبة المصريين وإيجاد قنوات للتواصل معهم.
- التسويق للتخصصات والبرامج الدراسية الدولية المتاحة بالجامعات المصرية.
- فتح مراكز لتعليم اللغة الإنجليزية فى الجامعات.
- الاستفادة من إستقدام أعضاء هيئة التدريس الأجانب فى بناء القدرات البحثية المحلية.

قائمة المراجع:

1. أحمد إسماعيل حجى (2012): تدويل التعليم الإبتدائى والثانوى فى عصر العولمة – إعداد النشء لولوج مجتمع المعرفة، عالم الكتب، القاهرة.
2. أسماء عبد الفتاح نصر عبد الحميد (2014): وحدات ضمان الجودة بكليات جامعة الأزهر بين الواقع والمأمول " تصور مقترح للتطوير "، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، اكتوبر، العدد 4.

3. أمل سعيد حباكة (2013): دراسة مقارنة للأداء البحثى فى بعض الجامعات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها فى مصر، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 16، العدد (46)، ديسمبر.

4. أميمة حلمى مصطفى (2015): تدويل التعليم الجامعى فى كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه فى مصر، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، الجزء الاول، العدد (60) اكتوبر.

5. إيمان حمدى محمد عمار(2014): معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات العربية على مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر الدولى الرابع لضمان جودة التعليم العالى، الفترة من 1-3 إبريل، جامعة الزرقاء الأردن.

6. بسمان الفيصل (2011): التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية منها، المجلة السعودية للتعليم العالى، الرياض، العدد (5) يونيو.

7. بيومى محمد ضحاوى ومحمد إبراهيم خاطر (2015): نظم التعليم والإتجاهات العالمية المعاصرة، دار الفكر العربى، القاهرة.

8. التعليم العالى فى مصر (2010): مراجعات لسياسات التعليم الوطنية، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الأقتصادى والبنك الدولى.

9. تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030، منشورات اليونسكو.

10. جامعة القاهرة الدولية (2019): https: / /ibcu.cu.edu.eg

11. جمال على الدهشان (2016): نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مصر، المؤتمر الدولى توجهات استراتيجية فى التعليم « تحديات المستقبل»/ ، 15-17 اكتوبر، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

12. جمهورية مصر العربية (2019): قانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار رقم 150 لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد (34) فى 22 اغسطس 2019.

13. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2019): https: / /www.capmas. gov.eg

14. جيو نجولى (2013): إنشاء جامعات ذات مستوى عالمى، أفكار وإقتراحات للدول النامية، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد43، العدد (2)، يونيو.

15. خالد صلاح حنفى محمود (2016): مراكز التميز البحثى كصيغة لتطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم النفسية والتربوية، الجزء الثانى، العدد (3).

16. رؤية مصر 2030 (2014): استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى / http: / /www.cabinet.gov.eg Style٪20Library /Cabinet /pdf /sds2030_summary_arabic.pdf

17. سعيد الصديقى (2014): الجامعات العربية وتحدى التصنيف العالى: الطريق نحو التميز، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد2، العدد(2)، إبريل.

18. سماح زكريا محمد (2013): حاضنات الإبداع العلمى بالجامعات المصرية فى ضوء متطلبات إقتصاد المعرفة رؤية مقترحة، مجلة دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، الجزء الثالث، العدد (41)، سبتمبر.

19. سوزان محمد المهدى (2019): بدائل لتمويل التعليم العالى وإدارته لتحقيق التنافسية فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى السادس والعشرون للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، بعنوان «تطوير التعليم العالى بالوطن العربى فى عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية « فى الفترة من 26 – 27 يناير 2019.

20. شبل بدران وكمال نجيب (2016): نحو سياسات تعليمية بديلة بعد ثورة 25يناير2011، المؤتمر الدولى توجهات استراتيجية فى التلعيم « تحديات المستقبل»، 15–17 أكتوبر، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

21. شريف محمد محمد شريف (2012): إستقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات العالمية، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، العدد (32)، يوليو.

22. عبد الرحمن بن عبيد اليوبى وآخرون (2018): الجامعات العالمية الرائدة فى مجال الإبتكار، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

23. عبدالتواب عبد اللاه عبد التواب وبهاء الدين عربي محمد عمار (2018): الإتجاهات الحديثة فى تطوير التعليم الجامعى فى ضوء جامعات النخبة، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من اجل التنمية، القاهرة، المجلد19، العدد (134)، نوفمبر.

24. عبدالهادى مبروك النجار (2009): صنع السياسة التعليمية مدخل تحليلى مقارن، الأنجلو المصرية، القاهرة.

25. علام محمد موسى حمدان (2015): الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى، دراسة شمولية فى الجامعات العربية، مجلة عمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد الرابع، العدد (13).

26. فاطمة الزهراء سالم محمود (2013): إتاحة التعليم الجامعى وتدويله فى التجربة التركية (رؤية نقدية)، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 16، العدد (44)، أكتوبر.

27. قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والإبتكار (2018): الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد (16) فى 22 ابريل 2018 .http: / /www pdf.232018 /06 /crci.sci.eg /wp-content /uploads /2015

28. ماريا يودكيفيتش وآخرون (2015): التصنيف العالمى للجامعات « هل هو ألعاب أولمبية للتعليم العالى»، مجلة مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، المجلد45، العدد(4)، ديسمبر.

29. محرم الحداد (2016): قضايا أساسية لتطوير منظومة التعليم العالى فى نصر، المؤتمر الدولى توجهات استراتيجية فى التعليم « تحديات المستقبل»، 15-17اكتوبر، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

30. محمد أحمد حسين ناصف (2016): تصنيف الجامعات عالمياً فى كل من جمهورية مصر العربية وتايوان دراسة مقارنة، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الثانية، العدد (4)، فبراير.

31. محمد امين الفقى (2016): توجهات إستراتيجية فى التعليم، المؤتمر الدولى توجهات إستراتيجية فى التعليم «تحديات المستقبل»، 15/ 17 أكتوبر، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.

32. محمد عوض البربرى (2015): سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مجلة دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، الجزء الثانى، العدد (89)، اكتوبر.

33. محمود فوزى احمد بدوى وعماد نجم عبدالحكيم مصطفى (2018): تعزيز تنافسية التعليم العالى المصرى مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته فى تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (53)، يوليو.

34. مراجعات لسياسات التعليم الوطنية (2010): التعليم العالى فى مصر، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الإقتصادى والبنك الدولى .

35. مشروع مصر القومى للنهضة العلمية، مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (2018): http: / /sis.gov.eg /?lang=ar

36. مصطفى عبد القادر زيادة (2012): نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية فى مصر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد، العدد (1) يناير.

37. هدية مصطفى عبد الحميد بهرام (2013): دراسة مقارنة لدور التعليم الجامعى فى التنمية المستدامة فى ماليزيا والفلبين وإمكانية الإفادة منها فى مصر، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة 16، العدد (43)، سبتمبر.

38. وزارة التعليم العالى (2004): وحدة إدارة المشروعات، هيئة الجودة والإعتماد فى التعليم، اللجنة القومية لضمان الجودة والإعتماد، ابريل.

39. وزارة التعليم العالى (المملكة العربية السعودية) (2013): الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، وكالة الـوزارة للتخطيط والمعلومات، الإدارة العامة للإحصاء، ط(4)، الرياض.

40. وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (2019): جمهورية مصر العربية الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار http: / /www.crci.sc.2030 i.eg /?p=7794

41. Academic Ranking of World Universities (ARWU 2019): available at http://www.shanghairanking.com/arwu 2019. html.

42. Ahmed H. (2015): Strategic approach for developing world-class universities in Egypt. Journal of Education and Practice. 6 (5). 125145-.

43. Al-Kabi M. (2014): Towards Building World Class Universities in the Arab World. Paper presented at the 4th International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education. Jordon. available at: https://www.researchgate. net/ publication/262913838_Towards_Building_World_Class_ Universities_in_the_Arab_World.

44. Almansour S. (2016): The crisis of research and global recognition in Arab universities. near and Middle East Journal of Research Education. (1):213-.

45. Altbach P.and Salmi Jamil (2011): The making of world-class Research universities. washington D.C. the world Bank.

46. Byun K. and Kim M. (2010): Shifting patterns of governmental policies for internalization of Korean higher education.Journal of studies in international education. 15(5):467486-.

47. Byun K. et al. (2013): Quest for building world-class universities in South Korea: Outcomes and consequences. Higher Education. 65(5): 645659-.

48. De Maret P. and J. Salmi (2018): "World-Class Universities in a Post-Truth World." Inside Higher Education.Available at https://www.insidehighered.com/blogs/world-view/worldclass-universities-post-truth-world . accessed on 9 April 2019.

49. Dewi A. (2018): Towards knowledge economy: Comparative study of Indonesian and South Korean internalization of higher education. The 1st International Conference on Social and Political issues. pages 6383-.

50. Haddad. W.and Demsky. T.(1995): Education –policy planning process: An applied framework.UNESCO International Institute for Educational Planning. Paris.

51. Haung F. (2015): Building the world-class universities: A case study of China. Higher education. (70): 203215-.

52. Heyneman S. and Lee J. (2013): World-Class Universities: The Sector Requirements. In J.C. Shin and B.M. Kehm (eds.). Institutionalization of World-Class University. in Global Competition.The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective. Springer Science Business Media. Dordrecht.

53. Huang. Mu-Hsuan (2011): A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities: From a Research Evaluation Perspective. Journal of Library and Information Studies. National Taiwan University. 9:1. 125-.

54. Jang et al. (2016): The handles to being world-class: Narrative analysis of the world-class university project in Korea. Health Education Policy. (29):234253-.

55. Komine T. and Kabe S. (2009): Long-term forecast of demographic transition in Japan and Asia. Asia Economic Policy Review. 4(1):1938-.

56. Lee. J. (2013): Creating world-class universities: Implications for developing countries. Prospects. 43(2). 233–249

57. Liu L. and Liu Z. (2016): The Variation of Universally Acknowledged World-Class Universities (UAWCUs) between 2010 and 2015: An Empirical Study by the Ranks of THEs. QS and ARWU. Higher Education Studies. 6(4): 5469-

58. Liu z (2018): The "Double First Class" Initiative under Top-Level Design. Ecnu review of education. (1): 147–152.

59. Liu Z et al. (2019): Sustainability and indicators of newly formed world-class universities between 2010 and 2018: Empirical Analysis from the Rankings of ARWU. QSWUR and THEWUR. Sustainability. 11. (2745): 229-.

60. Mohrman. K.. Ma. W. & Baker. D. (2008): The research university in transition: The emerging global model. Higher Education Policy. 21(1). 527-.

61. Runtuk J. (2016): Scientific Journal on Research and Industrial Engineering (2016): World Class University: A literature synthesis. (1): 17-.

62. Salmi Jamil (2009): The challenge of establishing world.class universities. Washington D.C. the world Bank.

63. Salmi Jamil (2017): "Young University Rankings 2017: 14 mistakes new universities make." Times Higher Education. available at https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/young-universityrankings-201714--mistakes-new-universities-make.

64. Shin J and Kehm B. (2013): The World-Class University in Different Systems and Contexts. In J.C. Shin and B.M. Kehm (eds.). Institutionalization of World-Class University. in Global

Competition-The Changing Academy – The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective. Springer Science Business Media. Dordrecht.

65. Shin J. (2009): Building world-class research university: The Brain Korea 21 project. Higher Education. 58. 669–688.

66. Shin J. (2013): The World-Class University: Concept and Policy. In J.C. Shin and B.M. Kehm (eds.). Institutionalization of World-Class University. in Global Competition.The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective. Springer Science Business Media. Dordrecht.

67. Shin J. and Jang Y. (2013): World-Class University in Korea: Proactive Government. Responsive University. and Procrastinating Academics. In J.C. Shin and B.M. Kehm (eds.). Institutionalization of World-Class University. in Global Competition.The Changing Academic Profession in International Comparative Perspective. Springer Science Business Media. Dordrecht.

68. Song J. (2018): Creating world-class universities in China: strategies and impacts at a renowned research university. Higher Education. 75:729–742.

69. Yonezawa A. & Hou A. Y. C. (2014): Continuity and transformation. In Y. Cheng. Q. Wang. & N. Liu (Eds.). how world-class universities affect global higher education (pp. 85–101). Rotterdam. Sense Publishers.

70. Yonezawa A. and Shimmi Y. (2015): Transformation of university governance through internationalization: challenges for top universities and government policies in Japan Higher Education. (70):173–186.

71. Yonezawa. A. (2014): The Academic profession and university governance participation in Japan: Focusing on the role of kyoju-kai. Educational Studies in Japan. (8): 19–31.

72. Zare M. (2016): In search for world-class university in Iran. Journal of Applied Research in Higher Education. 8(4):522539-.

73. Zhao L. (2018): China world class 2: Towards more institutionalized and participatory policymaking. The Copenhagen Journal of Asian studies. 36(1):524-.

74. Zong X. and Zhang W. (2017): Establishing world-class universities in China: deploying a quasi-experimental design to evaluate the net effects of Project 985. Studies in Higher Education. 44 (3): 115-.